مفهوم

الشخصية القانونية في نظم قوانين العصور القديمة

١٩٩٣ - القاهرة

دكتور

سمير عبد المنعم ابو العينين

طبع ونسخ شركو جايد كمبيوتر - ١٦ ش منشية الطيران - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا اينها الناس اتقوا ربكم الذي خلفكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام أن الله كان عليكم رقيبا).

سورة النساء الأية الأولي

 مقدمة

• ٠, .

مقدميسة

ارتبط مفهوم الشخصية القانونية بفكرة الشخص الطبيعى في جميع النظم القانونية التي ظهرت ، وطبقت داخل المجتمعات الإنسانية التي نشأت في العصور القديمة فلم يعرف أي مجتمع أو أي دولة قديمة في تلك العصور شخصا قانونيا غير الانسان ولذلك كانت كل القواعد القانونية تبنى تلازما بين الشخص القانوني وصفه الإنسان اي الفرد ذو الطبيعه العاقلة .

وحيث كانت النظم القانونية في تلك العصور مرتكزة على نظام الرق الذي كان يمثل النظام الاساسي للبناء الاجتماعي والاقتصادي لدى شعوب المجتمعات القديمة - فقد ارتبطت الشخصية القانونية بناء على ذلك بنظام الرق خلال تلك العصور فبعض المجتمعات الإنسانية وعلى الأخص المجتمعات الغربية مثل الاغريق والرومان كانت القاعدة الأساسية في انظمتها القانونية هي (ربط الشخصية وجودا وعدما بحريتها) بمعنى قصر الشخصية القانونية على الأشخاص الأحرار فقط ، دون العبيد لفقدانهم حريتهم وشخصيتهم الإنسانية وحقوقهم ، وبالتالى كانوا في نظر القانون (أموال) يتملكها ويتداولها الأولون .

أما المجتمعات الأخرى وعلى الأخص المجتمعات الشرقية مثل مصر الفرعونية وبلاد ما بين النهرين ، كانت أنظمتها القانونية رغم تضمنها لنظام الرق تأخذ بنظام الشخصية الطبقية أو الشخصية المتعددة المستوى - حيث كان لطبقة العبيد بعض الحقوق عكس المجتمعات الغربية التي لم تقر لهم أي حقوق على الاطلاق ، وبالتالي كان معهو الشخصية القانونية في المجتمعات القديمة غير متحد في نظام تطبيقه نتيجة اختلاف أنظمة الرق من مجتمع لآخر (١) - فالعبد في المجتمعات الغربية رغم أنه شخص طبيعي كان مثل الأموال والأشياء التي تباع وتشترى ، أي عديم الشخصية القانونية - في حين كان العبد في معظم المجتمعات الشرقية له شخصية حقوقية تمكنه من التملك ، وأن يكون أسرة ، وأن يعتق إذا قدم إلى سيده ثمن يساويه في الصفات - وأمام هذا التفاوت لم تتساوى المعايير في تطبيق مفهوم الشخصية القانونية بين مجتمعات العالم القديم (٢)٠

⁽۱) أندريه ايمارد ، جاينن أوبوايه . تاريخ الحضارات العام ، الشرق واليونان القديمية . الجزء الأول . باريس - ترجمة فريد م داغر ، فؤاد ج أبو ريحان - الطبعة الأولى ١٩٦٤ أ . منشورات عويدات بيروت . لبنان - ص ١٥١ وما بعدها . (٢) د. عبد السلام الترمانيني . محاضرات في تاريخ القانون . الطبعة الأولى ١٩٦٤ . كلية الحقوق . جامعة حلب ، ص ٥٣ وما بعدها .

ورغم أن الشخصية القانونية الاعتبارية لم تكن معروفة على الاطلاق في أنظمة قوانين المجتمعات القديمة - إلا أن الشخصية الدولية بمفهومها العام (وهي الصلاحية على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات ، والقدرة على انشاء قواعد قانونية دولية) كانت موجودة في العصور القديمة واكتسبتها بعض المجتمعات التي كانت تمثل دول العالم القديم ، مثل مصر وبابل والحيثيين والفرس والصين والهند واليونان والرومان - حيث كانت مجتمعات مستقلة وذات سيادة ولها حكومة منظمة تمثلها .

وإذا كان معظم فقهاء القانون الدولى فى أوروبا يعارضون ذلك بشدة من أجل أن ينسبوا صنع القواعد الدولية والنظام الدولى عموما للقارة الأوروبية خلال العصور الحديثة وعلى الأخص منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ م - إلا أن صفحات التاريخ تكذب ادعائهم حيث تضمنت الدلائل الأكيدة على قيام علاقات دولية فى العصور القديمة تستند إلى نظم وقواعد قانونية دولية ، فقد سجل المؤرخون وعلماء الآثار معاهدات دولية عديدة ومتنوعــة تمت فى تلك العصـور ، منها معاهدات تحالف دفاعى وهجومى ، ومعاهدات سلام وصداقة وتآخ ، ومعاهدات نزع وتخفيض السلاح

واتفاقات لحل المنازعات بالطرق السلمية ، واتفاقات لوضع شروط الالتجاء إلى التحكيم في المنازعات على الحدود ، وقواعد تسليم اللاجئين السياسيين - بالاضافة إلى ظهور قواعد دولية للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي والحقوق الخاصة بالأجانب، ومبادئ دولية عديدة مثل احترام المواثيق والتعاهدات الدولية (الوفاء بالعهد) وحسن النية في التعاقد ، والالتزام بالتعويض عن الضرر غير المشروع، وبالتالي لا يمكن أن تقام علاقات دولية ، وتظهر قواعد ومبادئ قانونية دولية عديدة في تلك العصور إلا إذا كانت توجد أشخاص دولية تتمثل في الدول القديمة ذات السيادة ، وإن كانت الشخصية الدولية في هذه العصور تعرف بمسمى الأهلية الدولية لأن مصطلح الشخصية لم يستخدم في الأنظمة القانونية الداخلية والدولية إلا في العصور الوسطى، وعلى هذا الأساس فإنه لكى نوضح مفهوم الشخصية القانونية في أنظمة القوانين الداخلية ، وفي النظام الدولي عبر أزمان العصور القديمة .

⁽۱) د. عبد العزيز سرحان . القانون الدولى العام . طبعة ١٩٧٣ القاهرة . دار النهضة العربية . ص ١١ .

سنعرض در استنا على النحو الآتى:

الباب الأول:

الشخصية القانونية في أنظمة قوانين المجتمعات القديمة .

الباب الثاني:

الشخصية القانونية في النظام الدولي القديم.

الباب ول

الشخصية القانونية فى أنظمة قوانين المجتمعات الإنسانية القديمة

تقدىسى :

جميع المجتمعات الإنسانية التى ظهرت فى العصور القديمة كانت تنظم علاقاتها فى الداخل بأنظمة قانونية عديدة ، وهذه الأنظمة لم تكن متطابقة تماما فى كل هذه المجتمعات ، بلكان كل مجتمع يتميز عن الآخر بنظامه القانونى ، وإن كانت توجد بينهم بعض القواعد القانونية المتشابهة .

والأنظمة القانونية التي كانت تنظم علاقات المجتمعات القديمة في الداخل كان معظمها يتمثل في مجموعات قانونية مدونة ظهرت في المجتمعات الشرقية قبل المجتمعات الغربية بمنات السنين على أساس أن بلاد الشرق عرفت علم الكتابة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد ، وكانت في البداية على شكل الكتابة التصويرية ثم تطورت بعد ذلك ، مثل اللغة السمارية في بلاد ما بين النهرين ، واللغة الهيروغليفية في مصر الفرعونية – أما المجتمعات الغربية فلم تعرف الكتابة إلا في أوائل الألف الأول قبل الميلاد ، بعد أن اقتبس الاغريق من الفينيقيين الحروف الهجائية وقاموا باستخدامها محل الرموز والرسومات المختلفة

التي كانوا يعتمدوا عليها ١٠)١

وقد جعلت المجموعات القانونية التى ظهرت فى تلك العصور من القانون علما معروفا لجميع أفراد الشعب ، وليس سرا مكنونا يحتكر فقطصدوره فئة معينة من أفراد المجتمع ، كما أنها أعطت رؤية واضحة عن مفاهيم العدالة التى سارت فى كيان كل مجتمع قديم ، وترجمت بصدق كل ما وصلت إليه شعوب العالم القديم من تطور ونمو عقلى وادراك فكرى أى كانت خير مرآة لحضارات العصور القديمة (٢).

وترتيبا على ذلك فإن المجموعات القانونية العديدة التى ظهرت ومثلت معظم أنظمة قوانين مجتمعات العصور القديمة قد ربطت بيت الشخصية القانونية وصفة الإنسان - أى جعلت الأهلية القانونية مقصورة على الفرد ذو الطبيعة العاقلة فقط - ولم تعرف على الاطلاق فكرة الشخص الاعتبارى .

⁽¹⁾ Gastan may: Introduction a la sciemce droit - Paris - 1932. p.40 (٢) د. محمود السقا . تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية - الطبعة الأولى . القاهرة (٢) د. مكتبة القاهرة الحديثة . ص ٧١ ، ص ٧٥ .

وحيث كان نظام الرق منتشرا في كل المجتمعات القديمة (كما أشرنا) فإن بعض أنظمة القوانين وعلى الأخص التي ظهرت في الغرب جعلت الشخصية القانونية صفة للأحرار فقط دون العبيد – أما الأنظمة القانونية الأخرى ومعظمها ظهر في الشرق كانت الشخصية القانونية فيها متعددة المستوى حيث أعطت للعبيد بعض الحقوق مثل حق التمللة وحق البيع والشراء وحق التقاضى وحق تكوين أسرة (١).

جميع أنظمة القوانين التى ظهرت فى مجتمعات العصور القديمة كانت تعرف الشخصية القانونية بمعنى الأهلية القانونية ، لأن مصطلح الشخصية لم يكن معروفا فى تلك العصور وإنما عرف فى بداية العصور الوسطى .

⁽۱) د. زكى عبد المتعال . تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية ، طبعة ١٩٣٤ . . القاهرة . مطبعة مصر . ص ١٩ وما بعدها .

⁻ د. أحمد الخشاب . دراسات في النظم الإجتماعية . طبعة ١٩٥٨ . القاهرة . مكتبة القاهرة الحديثة . ص ٨ وما بعدها .

ولكى نوضح ذلك سنعرض أهم النظم القانونية التى طبقت . في مجتمعات العصور القديمة على النحو التالى:

القصل الأول:

الشخصية القانونية في أنظمة قوانين المجتمعات الشرقية القديمة .

الفصل الثاني:

الشخصية القانونية في أنظمة قوانين المجتمعات الغربية القديمة .

الفصل الأول

الشخصية القانونية في أنظمة قوانين

المجتمعات الشرقية القديمة

الفصل الأول الشخصية القانونية فى أنظمة قوانين المجتمعات الشرقية القديمة

ظهرت في الشرق القديم دول مستقلة وذات سيادة مثلت مجتمعات إنسانية كانت على درجة هائلة من التقدم والازدهار في ذلك الزمان ، وانشأت حضارات رائعة ما زالت حتى الآن تبهر من يطلع عليها – وأهم هذه الدول القديمة – مصر الفرعونية ، وبلاد ما بين النهرين (أشور وبابل) ، والفرس ، والحيثيين ، والهند ، والصين .

ولكى نحدد مفهوم الشخصية القانونية تحديدا واضحا فى أنظمة قوانين الشرق القديم ، سنعرض النظام القانونى لكل دولة الى جانب الأوضاع الإجتماعية التى كانت سائدة فيها لنصل الى المعايير التى كانت تطبق على الأفراد لكى تكون لديهم الصلاحية لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات .

المبحث الأول النظام القانونى فى دولة مصر الفرعونية

ان كانت الحضارة المصرية القديمة قد قامت وتألقت منذ ما يقرب من خمسة الاف سنة قبل الميلاد - إلا أن معظم المؤرخين والعلماء يعتبرون بداية حكم الملك (مينا) الذى وحد أقاليم مصر في الشمال والجنوب في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد (حوالي عام ٣٢٠٠ ق.م) هو البداية الحقيقية لتاريخ مصر في العصور القديمة حتى قام الاسكندر الأكبر باحتلالها عام في العصور القديمة حتى قام الاسكندر الأكبر باحتلالها عام ٣٣٣ق.م - وأطلقوا على هذه الفترة التي تقدر بحوالي ثلاثين قرنا من الزمان بالعصر الفرعوني(١).

⁽١) جون ولسون . الحضارة المصرية . شيكاغو . ١٩٥٧ ترجمة أحمد فخرى . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ص ١٨٣ وما بعدها .

⁻ أندريه ايمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق اليونان القديمة . مرجع سابق ص ٣٩ وما بعدها.

⁻ د. محمد عبد الهادى الشقنقيرى . مذكرات فى تاريخ القانون المصرى طبعة ١٩٨٤. القاهرة . ص ٢٢ وما بعدها .

⁻ د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى . المدخل فى علم السياسة . طبعة ١٩٥٩ القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية . ص ٣٥ ، ص ٣٦.

ولتأصيل هذا العصر تاريخيا وحضاريا وقانونيا قد اهتدى المؤرخين من خلال ما وصلوا إليه من معلومات إلى ثلاث تقسيمات رئيسية ، كل قسم منها يتسم بنظام أزمنة معينة .

التقسيم الأول

استند إلى نظام الأسرات حيث كان عدد الأسرات التى تعاقبت على حكم مصر الفرعونية ثلاثين أسرة بدأت بالأسرة الأولى التى أسسها الملك (مينا) حوالى عام ٣٢٠ ق.م، وانتهت بالأسرة الثلاثين التى كان أخر ملوكها (نكتا تيبو الثانى) عام ٣٤١ ق.م.

التقسيم الثاني:

استند إلى العصور السياسية ، التى كانت ذات طابع سياسى وحضارى مميز - الأول عصر الدولة القديمة (٧٨٠-٢٧٨٠ ق.م) والثانى عصر الدولة الوسطى (١٧٨٠-١٧٨٠ ق.م) والثالث عصر الدولة الحديثة أو عصر الامبراطورية (١٥٧٠-١٠٩٠ ق.م).

التقسيم الثالث:

استند إلى الفترات القانونية ، حيث قسم تاريخ القانون الفرعوني مرة بنظام العصور (الدولة القديمة - الدولة الوسطى - الدولة الحديثة - العصر الصاوى) ومرة أخرى بنظام الدورات (الدورة الأولى من عام ٣٢٠٠ - ٣٢٠ ق.م - الدورة الثانية من عام ٣٢٠٠ ق.م - الدورة الثانية من عام ٣١٠٠ ق.م - الدورة الثانية من عام ٣٤٠٠ ق.م) (١) .

وحيث أن دراستنا ترتكز فقط على النظم القانونية التى كانت سائدة فى عصور مصر الفرعونية لكى نضع تحديدا دقيقا لمفهوم الشخصية القانونية وصفة من كان يتمتع بها - فإنه من خلال هذه التقسيمات الثلاثة قد أكد معظم فقهاء تاريخ القانون بأن العصر الفرعونى قد ارتبط تاريخه القانوني بتاريخه الحضارى

⁽۱) د. صوفى أبو طالب . مبادئ تاريخ القانون . طبعة ١٩٦٧ . القاهرة . دار النهضة العربية . ص ٤١١ وما بعدها .

د. محمود السنا . معالم تاريخ القانون المصرى الفرعوني . طبعة ١٩٧٠ . القاهرة . ص ٢٦ وما بعدها .

⁻ H. Breasted. A. History of Egypt . Part 2. London. 1948. p.14 est.

والسياسى فى فترات ازدهاره واضمحلاله (١) - لذلك كانت كل مرحلة زمنية لها نظام قانونى يتناسب مع مقوماتها وأوضاعها الإجتماعية والإقتصادية.

المرحلة الأولى :

وتبدأ من ظهور الأسرة الأولى عام ٣٢٠٠ ق. م - حتى نهاية الأسرة الرابعة عام ٢٤٢٠ ق. م - وهذه المرحلة تشمل عهد المملكة الطينية (الأسرتين الأولى والثانية) وكانت عاصمتها طينة بالقرب من مدينة جرجا حاليا وأول ملوكها (مينا) الذى وحد القوانين المصرية وجعل تقنين نحوت (الذى يعتبر أول قانون فى تاريخ البشرية استعملت فيه الكتابة) ساريا فى مصر السفلى والعليا - وعهد المملكة المنفية التى ظهرت مع ملوك الأسرة الثالثة والرابعة وعاصمتها منف ، وتسمى بعهد بناة الأهرام وتعتبر من أرقى عهود الحضارة المصرية القديمة .

⁽¹⁾ J. Pitenne. introdution a L histoire du droit Egyptiso. AHDO.11. 1938.p.8

فى هذه المرحلة كان القانون المصرى يتسم بالنزعة الفردية وجميع الأشخاص متساون أمام القانون ، وأفراد الأسرة متساون فى الحقوق والواجبات ، وكل فرد من أفراد الشعب المصرى كانت له حرية كاملة فى التملك والتصرف فى أمواله بدون أى قيود وله حرية مطلقة فى التعاقد – أى خلال هذه المرحلة كان النظام القانونى يحقق توازن كامل فى اكتساب الشخصية القانونية بين جميع أفراد شعب مصر .(١)

المرحلة الثانية :

وتبدأ منذ ظهور الأسرة الخامسة عام ٢٤٢٠ ق.م حتى نهاية حكم الأسرة العاشرة في عام ٢١٠٠ ق.م – وقد ظهر منذ بدايتها النظام الاقطاعي مما أدى إلى حدوث تغيير في النظام القانوني الذي كان سائدا في المرحلة الأولى إلى نظام قانوني آخر أصبح فيه الأفراد ينسبون إلى طبقات واختلفت حقوقهم وواجباتهم باختلاف الطبقة التي ينتمون إليها (طبقة

⁽۱) د. محمود سلام زناتى . تاريخ القانون المصرى . ١٩٦٦ . دار النهضة المصرية . ص١٩٦٥ وما بعدها .

الأشراف أصحاب الحرية الكاملة - طبقة أنصاف الأحرار وتضم العمال والفلاحين) كما اختلفت الحقوق داخل الأسرة وأصبح للابن الأكبر حقوق لا يتمتع بها باقى أفراد الأسرة ، وحق الملكية لم يعد حقا مطلقا بل فرضت عليه قيود تقيلة جعلت الأفراد لا يستطيعون أن يباشروا حقوقهم على الوجه الذى يطابق اراداتهم (۱) وبذلك فإنه خلال هذه المرحلة كان النظام القانونى يربط بين الشخصية والنظام الطبقى ، أصبح أفراد شعب مصر غير متساون في اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات (۲) .

المرحلة الثالثة

و تبدأ منذ ظهور الأسرة الحادية عشر ق.م (٢١٠٠ ق.م) حتى نهاية حكم الأسرة العشرين عام ١٠٩٠ ق.م - وفيها تم تقليص النظام الاقطاعي ، فظهرت قوانين تتسم بالعدالة والمساواة

⁽۱) د . صوفى حسن أبو طالب . مبادئ تاريخ القانون . مرجع سابق . ص ٤٢٥ وما يعدها.

⁽٢) د. شفيق شحاته . التاريخ العام للقانون . القاهرة ١٩٦٢ . دار النهضة العربية . ص ١١

بين الأفراد ، وعاد مرة أخرى المذهب الفردى إلى جانب ظهور نظام اشتراكية الدولية لكى تشرف أجهزة السلطية على مجهود العمال والصناع فى كافة فروع الانتاج من أجل المصلحة العامة وتحقيق نمو وتطور فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى لرفع شأن المجتمع المصرى – وبالتالى تخلصت فئة أنصاف الأحرار من رقبة التبعية التى فرضت عليهم فى العهد الاقطاعى – وأصبح جميع أفراد الشعب لديهم شخصية قانونية واحدة ومتكاملة .

وقد ظهرت لأول مرة طبقة الرقيق في المجتمع المصرى مع بداية هذه المرحلة ، إلا أن جميع الأرقاء كانوا من الأسرى الأجانب بسبب الحروب والفتوحات التي خاضها الجيش المصرى وخاصة في عهد الأسرة الثانية عشرة .

أى لم يكن ضمن هذه الطبقة أفراد من شعب مصر . وتأكيدا على ذلك أن نظام الرق الخاص قد اعترف به القانون المصرى لأول مرة فى عهد الدولة الوسطى التى تشمل حكم الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة أى خلال الفترة من 1۷۸۰ ق.م(۱).

⁽١) أندريه ايمارد ، وجاينن أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق ص ٧٤ وما بعدها .

المرحلة الرابعة :

وتبدأ منذ أواخر عهد الأسرة العشرين حتى نهاية الأسرة الخامسة والعشرين في عام ٦٦٣ ق. م - في هذه المرحلة ظهر النظام الاقطاعي مرة أخرى وفرضت قيودا وأغلالا على حرية الأفراد في التملك والتعاقد - وبالتالي فقدت الشخصية القانونية توازنها وأصبحت متعددة المستوى حيث ربط النظام القانوني في هذه المرحلة بين الشخصية والنظام الطبقي وعاد مرة أخرى أفراد شعب مصر غير متساوون في الحقوق والواجبات (١).

الرحلة الخامسة

وتبدأ منذ تأسيس الأسرة السادسة والعشرين في عام ٦٦٣ ق.م حتى نهاية حكم الأسرة الثلاثين أي نهاية حكم الأسرات عام ٣٤١ ق.م بعد أن احتل الفرس مصر للمرة الثانية ثم قام الاسكندر الأكبر باحتلالها وطرد الفرس عام ٣٣٢ ق.م .

⁽١) د. محمود السقا . تاريخ النظم القانونية والإجتماعية . مرجع سابق ص ١٢٠ .

خلال هذه المرحلة ظهرت نهضة تشريعية متكاملة تمثلت في تجميع وتدوين القوانين المصرية في شكل مجاميع ، فطبقت مجموعة بوكخوريس في فترة هذه المرحلة وهي التي تعتبر النواة الأولى لحركة التشريع الشامل والأساس لما صدر بعدها من تقنينات ، ومجموعة أمازيس عام ٥٣٥ ق.م تقريبا - تم المجموعة الأخيرة التي أصدرها الملك نقريتس الأول مؤسس الأسرة التاسعة والعشرين والتي بها اختتمت الحركة التشريعية للقانون المصرى الفرعوني الذي أصبح بعد ذلك على درجة هائلة من الرقى اثارت اعجاب معظم المؤرخين الذين زاروا مصر وأشاروا بأن المصريين أساتذة العالم في علم القانون (۱).

فى هذه المرحلة سادت النزعة الفردية مرة أخرى وتخلص أفرد الشعب من القيود والأغلال التى فرضها عليه النظام الاقطاعى فأصبح لكل فرد حرية متكاملة فى التملك والتعاقد أى أصبح جميع الأفراد متساوون فى الحقوق والواجبات وشخصيتهم

⁽۱) د. محمد عبد الهادى الشقنقيرى . مذكرات فى تاريخ القانون المصرى . مرجع سابق ص ٣٢١ وما بعدها .

القانونية كاملة . (١) .

تم أيضا خلال هذه المرحلة اصلاحات تشريعية لتحسين حالة الأرقاء ، فأصبح للعبد أن يتزوج ويكون له أو لاد يثبت نسبهم منه قانونا ، وأن يتملك بعض الأموال وله حق التصرف فيها ، أي بفضل اصلاحات المشرعين تكونت للرقيق شخصية قانونية ناقصة .

وعلى ضوء ذلك يتضح أن النظام القانوني المصرى في جميع هذه المراحل لم يحجب الشخصية القانونية عن أى فرد من أفراد شعب مصر - فلم يوجد مصرى واحد كان في فترة من الفترات عديم الشخصية القانونية ، وإنما الذي حدث فقط أنه في المراحل التي ساد فيها النظام الاقطاعي كانت الشخصية القانونية غير متوازنة أو متساوية بين الأفراد ، فطبقة الأشراف كانت تتمتع بالشخصية القانونية الكاملة ، وطبقة عامة الشعب من العمال والفلاحين كانت شخصيتهم القانونية ناقصة ، أما في المراحل التي ساد فيها المذهب الفردي فكان جميع أفراد شعب

⁽١) د. شفيق شحاته . التاريخ العام للقانون . مرجع سابق . ص ٢٨٩ وما بعدها .

مصر شخصيتهم القانونية كاملة ، أى متساوون فى الحقوق والواجبات (١).

وبالنسبة لطبقة العبيد فلم تضم في جميع هذه المراحل أي فرد من أفراد شعب مصر بل كانت تتكون من الأسرى الأجانب فقط - لأن القانون الفرعوني لم يعرف منذ عهوده الأولى نظام الرق الخاص أي وجود أشخاص مصريين لايتمتعون بالشخصية القانونية - والسبب في ذلك يرجع إلى النزعة الفردية المطلقة التي اتسم بها القانون الفرعوني في معظم مراحله والتي جعلت جميع المصريين رغم اختلاف مراكزهم الإجتماعية متساوون في الحقوق والواجبات فلا فرق بين عامل أو صانع أو زارع أو وزير أو أمير أو شريف، أو بين غنى وفقير - وفي الفترات التى ظهر فيها نظام الاقطاع واهتزت على اثاره أوضاع المجتمع المصرى نتيجة ظهور النظام الطبقي الذي جعل حقوق الأفراد ومراكزهم الاجتماعية والقانونية تتحدد تبعا للطبقة التي ينتمون إليها ، لم يوجدأيضا طبقة من العبيد المصريين ، لأنه رغم الفقر

⁽۱) د. بطرس بطرس غالى . د. محمود خيرى عيسى . المدخل في علم السياسة . مرجع سابق . ص ٣٧ - ص ٤٦ .

والبؤس الذي عاناه الفلاح والعامل المصرى من اثر الاقطاع والنظام الطبقى ، إلا أنه كانت له حياته الخاصة - فالفلاح له بيته وأسرته إلى جانب رزقه من فلاحة الأرض ، والعامل كان له أجره المعلوم وحياته الدائبة في القرية أو المدينة - أي لم تصل الأمور في ظل الاقطاع وتعدد الطبقات إلى استخدام العمال والفلاحين كعبيد في مزارع الاقطاعيين - وبالتالي لم تظهر في جميع المراحل سواء كانت القائمة على المذهب الفردي أو على النظام الاقطاعي أي فئة أو طبقة تضم عبيد مصريين .

أما بالنسبة لنظام الرق العام فإنه يوجد اتجاه مجمع عليه من معظم العلماء بأن النظام القانوني الفرعوني قد عرف نظام الرق العام في بداية عهوده الأولى ، أي كان يوجد أرقاء أجانب في المجتمع المصرى الفرعوني منذ بداية العصور القديمة .

وذلك نتيجة قيام ملوك المجتمعات الأجنبية فى المرحلة الأولى والثانية بمد ملوك مصر بالعبيد الذين كانت لديهم خبرة فى أعمال البناء والصناعة والبحث عن المعادن المختلفة - إلى جانب الذين تم أسرهم فى الحروب التى خاضتها مصر فى المراحل

الأخرى (١) - وبالتالى فإن جميع أرقاء هذا النظام من الأجانب فقط وأغلبهم من أسرى الحروب وهؤلاء العبيد رغم أنهم من أصل أجنبي ، إلا أن النظام القانوني الفرعوني كان يتسم بالسماحة والإنسانية فلم يعدمهم من كافة الحقوق ، ولم يعطى السيادهم الحق فى تعذيبهم أو معاملتهم معاملة غير إنسانية ، إنما أعطاهم شخصية حقوقية تمتعوا من خلالها بالوجود القانوني في التملك والشراء والزواج وثبوت النسب ، كما كان باب العتق مفتوحا أمامهم ، وفي ذلك يقول الأستاذ الدكتور محمود السقا في مؤلفه تاريخ النظم القانونية والإجتماعية بأن (القانون الفرعوني اعترف للعبد بحياة داخل الأسرة ، وحياة خارجها أي في المجتمع . فلقد كان للعبد أن يتزوج حرة أو عبدة زواج صحيـــح قانونا وتترتب عليه كافة الآثار من ثبوت نسب أو ارث ، وكان العبد يعمل في كافة المجالات وباب الترقى الوظيفي كان مفتوحا أمام مهارته وخبرته فمارس الزراعة والصناعة والتجارة ، دون أن يمثل في ذلك سيده بل كان يقوم بها بنفسه ولحسابه الخاص ، والقانون اعترف له بذمة مالية مستقلة ، فكان في امكانه تملك الأموال من

⁽١) د. محمود السقا . تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية . مرجع سابق ص ١٨٥ .

عقارية ومنقولة ، كما كان له حق الشهادة وحق رفع الدعوى القضائية باسمه أو يكون طرفا فيها ، وكان بهذه الصفة يمثل أمام القضاء سواء كمدع أم مدعى عليه أو كمتهم أم مجنى عليه والوثائق الدالة على ذلك عديدة منها الوثيقة الموجودة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١٠٣٥٥ وقام بترجمتها بلاكمان ...)(١).

ويؤكذ ذلك أيضا أندريه ايمارد وجانين أوبوايه في مؤلفهما تاريخ الخضارات العام . الشرق واليونان القديمـــة بأن (الأرقاء في المجتمع المصرى الفرعوني كانوا أجانب في الأصل ، أسرى حرب وأسرى قرصنة أو لصوصية . فلا يوجد مثل واحد أكيد على وجود عبد مصرى - والعبيد كانت لهم بعض الحقوق وكان ممكن للعبد أن يتحرر ، ووضعه الإجتماعي كان لا يختلف عمليا عن قسمة الفلاح نفسه .. كما كان من الممكن أن يمتزج وينصهر في مجموع السكان وينس عبوديته بالرغم من تميزه أصلا بلغته ودينه وربما بصورتــه الطبيعية أيضا) (٢) .

⁽١) د. محمود السقا . تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية . مرجع سابق ص ١٩٢ .

⁽٢) أندريه ايمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق ص ٧٢ ، ٧٣ .

وعلى هذا الأساس لم يوجد فى المجتمع المصرى الفرعونى شخص سواء كان مصرى أو من العبيد عديم الشخصية القانونية أى عديم الأهلية القانونية .

" البحث الثانى "

النظام القانوني في بلاد ما بين النهرين

(بابل - آشسور)

إذا كانت حضارة بلاد ما بين النهرين قد تطورت في كافة العلوم الإنسانية ، وفي النظم السياسية والإجتماعية والاقتصادية - الا أن النظم القانونية التي ظهرت وطبقت فيها كانت من أهم عوامل رقى هذه الحضارة مثل مجموعة قوانين الملك أورنامو في الفترة من (٢٠٦١ - ٢٠٤٣ ق.م) ، ومدونة الملك بيلا لاما في الفترة من (١٩٥ - ١٩ ق.م) وتشريع إيسين الذي أصدره الملك ليبيت شتار في الفترة من (١٨٨٥ - ١٨٧٥ ق.م) ، ثم قانون حمور ابي ملك بابل في الفترة من (١٨٨٥ - ١٨٧٥ ق.م) الذي وحد فيه كافة النظم القانونية التي كانت سارية في بلاد ما بين النهرين ، وأدخل عليها عدة تعديلات .

ويعتبر هذا القانون من أشهر المدونات التي عرفت في العالم القديم لاشتماله على معظم القواعد المتعلقة بسائر فروع

القانون ، وكانت ذات طابع مميز بروح العدالة (١)

وحيث أن قانون حمور ابى يعتبر من أهم نظم القوانين الشاملة لحضارة بلاد ما بين النهرين فكان يقسم المجتمع إلى أربعة طبقات ، وكل طبقة تميزت بشخصية قانونية عن الأخرى في تطبيق أحكامه:

الطبقة الأولى :

هى طبقة الأحرار ، وكائت تتكون من الأشخاص الذين لهم الحق المطلق فى التملك وممارسة التجارة ، وفى الاشتراك مع الملك فى إدارة شئون البلاد ، وفى الدخول إلى مجلس الشيوخ - ومعظمهم كانت تصدر لهم أو امر ملكية باعفائهم من الضرائب .

⁽۱) د. صوفى حسن أبو طالب ، مبادئ تاريخ القانون . مرجع سابق ص ١٦٧ ، ص ١٦٧ – د. محمود السقا تاريخ النظم القانونية والاجتماعية مرجع سابق ص ٢٨٧ – ارنولد توينبسى مختصر دراسة التاريخ ، ترجمة فؤاد مشعل ، مراجعة شفيق غبريال ، اختارته وانفقت على ترجمته الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية . الطبعة الثالثة ١٩٦٧ القاهرة . ص ١٠٧ وما بعدها .

الطبقة الثانية :

وهى طبقة الكهنة - وكانت لهم نفس الحقوق والامتيازات المقررة لطبقة الأحرار - بالاضافة إلى مكانتهم فى حراسة المعابد وفى إسداء النصح للملك وتزويده بالأراء والحكمة .

الطبقة الثالثة :

وهى طبقة العامة أى طبقة المتواضعين وكانت تتكون من العمال والصناع والمزارعين والمعتقين من الرق ، وحقوقهم كانت أقل من حقوق طبقتى الأحرار والكهنة .

الطبقة الرابعة

وهى طبقة العبيد - وكانت تتكون من الأشخاص الذين ولدوا أرقاء ومن أسرى الحرب ، ومن الذين استرقوا لعجزهم عن سداد ديونهم المستحقة - وكانت لهم حقوق وإن كانت تمثل أدنى الحقوق بالنسبة للطبقات الثلاثة .

حيث كان للعبد شخصية حقوقية تمكنه أن يتملك وأن يكون أسرة وأن يعتق إذا قدم ثمنه لسيده ، كما كان له الحق أن يعترض أمام القاضى إذا أراد سيده أن يبيعه إلى رجل مشهور بالقسوة ، وللقاضى الحق فى أن ينصفه ويقوم بفسخ عقد بيعه إذا تأكد من ذلك (١) . والعبد كان يتم تحريره فى احتفال دينى يطهر أثناءه جبينه حتى أصبحت كلمة التطهير فى بابل تعنى العتق (٢).

وعلى ضوء هذا التقسيم كانت الشخصية القانونية أو الأهلية القانونية التى تتمثل فى حقوق الشخص وواجباته تختلف باختلاف الطبقة التى ينتمى إليها كل شخص – فالتعويض مثلا الذى كان يدفع اشخص ينتمى لطبقة الأحرار أو لطبقة الكهنة إذا اعتدى على حقوقه كان أكبر من التعويض الذى يدفع إلى شخص وقع عليه نفس الاعتداء وينتمسى لطبقة العامة والتعويض الذى

⁽۱) د. عبد السلام الترمانيني . محاضرات في تاريخ القانون . مرجع سابق . ص

⁽٢) أندريه إيمارد ، جانين أو بوايه . تاريخ الحضارات العام . مرجع سابق . ص١٥١ .

يحصل عليه العبد عندما يتعرض لنفس الاعتداء (١) .

وأيضا كانت عقوبة الجزاء طبقا لتسلسل الطبقات فى الجرائم التى تمس حق الإنسان فى سلامة جسده مثل الضرب والجهاض ، حيث كان يطبق جازاء المثال (القصاص) على المعتدى إذا كان من نفس طبقة المعتدى عليه ، أما إذا كان المعتدى من طبقة الأحرار أو من طبقة الكهنة والمعتدى عليه من طبقة العامة أو من طبقة العبيد ، كان يكتفى بالتعويض .

هذا بالاضافة إلى أن مدونة حمور ابى قد تناولت موضوعات أخرى كثيرة اشتملت على اختلاف الشخصية القانونية بين كل فرد وآخر على أساس الطبقة التى ينتمى إليها (١).

وعلى هذا الأساس وما تؤكده أيضا معظم الوثائق التاريخية أن فكرة انعدام الشخصية القانونية كانت غير موجودة في مجتمع بلاد مابين النهرين ، وإنما كان يوجد فقط عدم توارن في

⁽۱) د. صوفي حسن أبو طالب . مبادئ تاريخ القانون . مرجع سابق ص ١٦٠.

⁽٢) د عادل بسيوني . التاريخ العام للنظم الشرائع . مرجع سابق ص ٥٥ - ٥٦

الشخصية القانونية أى عدم تساوى أفراد المجتمع فى الحقوق والواجبات نتيجة لنظام تعدد الطبقات ، فأفرادكانت شخصيتهم القانونية متكاملة ، وأفراد أخرى كانت شخصتهم القانونية ناقصة.

" البحث الثالث "

النظام القانوني في الصين القديمة

ظهرت في الحضارة الصينية القديمة مجموعة من النظم القانونية الموحدة ابتداء من حكم سلالة (هيا) في القرن العشرين قبل الميلد . وكان من أهمها قانون الامبراطور (تس.شه. هو انغ.تي) الذي أصدره عقب ان إعتلى عرش الصين في عام ٢٢١ ق.م - وقانون الامبراطور (ليومانغ) الذي أصدره في عام ٢٠١ ق.م ، وأطلق عليه (القانون ذي التسعة أبواب لامبر اطورية الهان الغربية) - والقانون الذي أصدره الامبر اطور (واو - واو) عام ١٤٠ ق.م - والقانون الذي أصدر الامبراطور (كوانغ.دو.دى) في عام ٢٥ ميلادية ، حيث وضحت هذه القوانين الملامح الأساسية التي كانت عليها الشخصية القانونية في المجتمع الصينى القديم ، وأن هذه الشخصية كانت غير متوازنة نتيجة انقسام الشعب الصينى إلى طبقات ثلاثة ، وكل طبقة تميزت عن الأخرى في الحقوق والواجبات وذلك على النحو الآتي:

الطبقة الأولى :

وهي طبقة النبلاء - وكانت تتكون من أفراد السلالات التي حكمت الصين ، ومن رجال الدين ، ومن أفراد الاقطاع في الفترات التي كان ينتعش فيها النظام الاقطاعي - كما كان يدخل في هذه الطبقة في بعض الأحيان التجار الأثرياء وكبار قادة الجيوش ، وبعض أفراد عامة الشعب الذين كانت السلطة تنعم عليهم بوظائف هامة في إدارة شئون البلاد - وحيث كانت هذه الطبقة تضم أفراد ينتسبون إلى طوائف عديدة ، فقد ترتب على ذلك عدم المساواة بينهم في الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها مثل تولى الوظائف الهامة في الدولة ، والتعيين لإدارة حكم الأقاليم ، وتملك الأراضى ، وعدد الزوجات (حيث كان يحق بزوجتين فقط لأى فرد من أصحاب المراكز الغير هامة أو غير المرموقة ، وثلاث زوجات إن كان قائدا ، وتسع زوجات إن كان أميرا ، أما بالنسبة للملك والامبراطور فكان يحق له الزواج من اثنتي عشر إمرأة)(١).

⁽۱) أندريه ايمارد ، جايين اوبوايه . تاريخ الحضارات العام . مرجع سابق . ص ٥٩٤

وعلى هذا الأساس كان أفراد السلالات الحاكمة وكبار رجال الدين من أكثر الطوائف التي تمتعت بالامتيازات المقررة لهذه الطبقة .

الطبقة الثانية

وهى طبقة العامة وكانت تمثل جموع الشعب الصينى من الصناع والعمال والمزارعين وأصحاب المهن المختلفة ، وكانت الحقوق المقررة لهم تقل بدرجة كبيرة عن حقوق طبقة النبلاء مثل عدم الزواج بأكثر من زوجة واحدة فقط - كما أنه في بعض الفترات التي كان يتتعش فيها النظام الاقطاعي ويزداد نفوذ أمراء الاقطاع في معظم الأقاليم الصينية كانت فئة الفلاحين والزراع يمثلون أدنى درجات هذه الطبقة من حيث الحقوق والواجبات (۱) .

ولذلك كانت جميع الثورات التى اندلعت فى معظم انحاء الصين كان معظم ثوارها من فئة الفلاحين وللزارعين من أجل التخلص من النظام الاقطاعى الذى أهدر حقوقهم .

⁽۱) هنرى توماس . أعلام الفلاسفة . نيويورك ١٩٦٢ . ترجمة مترى أمين . مراجعة الدكتور زكى نجيب محمود . الطبعة الأولى . القاهـــرة ١٩٦٤ . دار النهضة العربية ص ٤٧ - ص ٦٣ .

الطبقة الثالثة

الحاكمة . (١)

وهى طبقة العبيد، وكان معظمهم من أسرى الحروب واللقطاء، والذين صدر ضدهم أحكام من الدوله بضمهم إلى هذه الطبقة كعقوبة على ما ارتكبوه من جرائم معينة، وهذه الطبقه لم تكن عديمة الشخصية القانونية، بل كانت تتمتع بقدر طئيل جدا من الحقوق على أساس أنهم يمثلون أدنى درجات المجتمع كما كانت توجد قوانين خاصة تنظم أوضاعهم مثل عدم جواز تملك أى فرد من طبقة النبلاء عددا يزيد عن ثلاثين عبدالسواء كانوا ذكورا أو إناثا أو خليط من الجنسين إلا إذا حصل على اذن بزيادة هذا العدد من السلطة

وحيث لم تشير المصادر التاريخية عن انعدام شخصية العبيد القانونية ، وإن كانوا يمثلوا أدنى طبقات المجتمع في التمتع

⁽¹⁾ R. Grousset. La chine et san art. Paris, plon. 1951 pp 43 - 77.

⁻D.Kahn, scientists of code Analysis, cividlized study. NewYork 1966.pp 130-143.

⁻ Yuri kashlev - the Mass Madia and International Relations, the international organization of journalis progue. U. N. University Tokyo. 1983 - pp 11-17

^{.-} أندريه ايمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . مرجع سابق . ص ٥٧٩ -ص ٥٨٢ .

بالحقوق فإن الشخصية القانونية في المجتمع الصيني كانت أيضا مثل الشخيصة القانونية الموجودة في المجتمع المصرى الفرعوني وبلاد مابين النهرين ، وإن كانت حقوق طبقة العبيد في الصين أقل بكثير مبدا منها ، أي كانت شخصية قانونية غير متوازنة لوجود نظام تعدد الطبقات الذي نتج عنه تفاوت شديد بين أفراد كل طبقة من حبث التمتع بالحقوق والتحمل بالواجبات .

" المبحث الرابع "

النظام القانوني في الهند القديمة

ظهرت فى الهند القديمة نظم قانونية عديدة تجسدت معظمها فى قانون مانو الذى يعد من أشهر القوانين القديمة التى تكونت من قواعد الدين وقد اختلف المؤرخون فى تحديد تاريخ وضع هذا القانون، فبعضهم يرى أنه وضع عام ١٢٨٠ ق.م والبعض الآخر يرجعه إلى تاريخ أحدث من ذلك ، إلا أن الرأى الراجح يشير بأن هذا القانون قد تم وضعه فى القرن الثالث قبل الميلاد .

نصوص هذا القانون تضمنت قواعد دينية ومبادئ مستمدة من فلسفة الاوباينشاد التى تكونت من الديانة البراهيمية ، ولذلك يقول معظم المؤرخين وعلماء تاريخ القانون ، بأن قانون مانو مثل شريعة اليهود لأته مر مباشرة بمرحلة التدوين التى أعقبت مرحلةالقواعد الدينية دون أن يمر بمرحلة القواعد العرفية ، ولذلك كانت قواعد هذا القانون عبارة عن خليط من القواعد الدينية والمبادئ المستمدة من أمور العبادات (۱) .

^{.(1)} Simner Maine, Early Low and custom. Londod. 1901, pp. 3 - 22.

وحيث أن هذا القانون يمثل معظم النظم القانونية التي كانت سائدة في الهند القديمة ، فقد وضح الملامح الأساسية التي كانت عليها الشحصية القانونية في المجتمع الهندي الذي كان ينقسم إلى خمس طبقات وكانت الطبقة الاخيرة عديمة الشخصية القانونية ، وذلك كالآتي :

الطبقة الأولى

هى طبقة رجال الدين أو طبقة البراهمة وقد وضعها هذا القانون على قمة طبقات المجتمع ومنحها كافة الحقوق العامة والخاصة وجميع الامتيازات ، كما أعطى لأبنائها حق شغل الوظائف العامة .

الطبقة الثانية

وهى طبقة المحاربين ، وهى تأتى فى المرتبة الثانية وأقل حظا من حيث التمتع بالحقوق والامتيازات عن الطبقة الأولى .

الطبقة الثالثة

وهى طبقة التجار والزراع ، وكانت الحقوق المقررة لهذه الطبقة تقل عن الطبقتين السابقتين بكثير جدا .

الطبقة الرابعة

وهى طبقة العمال ، وكانت تمثل أدنى الطبقات من حيث الحقوق التى تقررت لها والواجبات التى فرضت عليها .

الطبقة الخامسة

وهى طبقة المنبوذين ، وكانت تمثل فئة من أفراد الشعب لم يعترف لهم بأى حق من الحقوق العامة أو الخاصة ، كما كان محرم على جميع أفراد الطبقات الأخرى السابقة أن يلمسوهم أو يتصلوا بهم على الاطلاق ، وبذلك كان جميع أفراد هذه الطبقة منعدمين الشخصية القانونية (۱) .

وقد اتسم هذا التقسيم الطبقى الخماسى بالشدة والصرامة ، فلم يسمح لأى فرد أن ينتقل من طبقته الى طبقة أخرى تعلوها كما كان لايجوز الزواج بين الطبقات (٢) وتمسك بهذا التزمت طبقة البراهمة حتى تكون فى أيديهم الأمور العليا لسيادة المجتمع ، وقد تصدى لهذه

^{1.} L. Bachhofer, Early indian sculpture, 2 vol, Paris 1929 . pp. 5 - 36 .

^{.-} A. Foucher - La vie du Bouddha, Paris. 1917. pp. 71 - 135.

⁽٢) د . عادل بسيوني : التاريخ العام للنظم والشرائع . مرجع . ص ٦١ .

المشكلة المصلح الدينى بوذا الذى يعد من أعظم فلاسفة الأخلاق فى الشرق القديم حيث اعتبرها من أكبر كوارث الإنسانية ، ونادى بضرورة الغاء نظام الطبقات ، وتحقيق المساواة التامة بين الأفراد ، والقضاء على نفوذ الكهنة وكافة فئات النبلاء لكى تنتشر المحبة والعدالة بين الجميع (۱) وعلى ضوء ذلك فقد ظهر على أساس هذا التقسيم الطبقى للمجتمع الهندى القديم أفراد ليست لهم شخصية قانونية وهم من المنبوذين إلى جانب عدم توازن الشخصية القانونية بين الأفراد الأخرى حيث كانوا غير متساوون فى الحقوق والواجبات ، أى كانت الشخصية القانونية متعددة المستوى بين أفراد المجتمع تبعا لنظام تعدد الطبقات من الأولى إلى الطبقة الرابعة.

⁽١) هنري توماس . أعلام الفلاسفة . مرجع سابق . ص ٢٩ – ٤٦٠

" البحث الخامس "

النظام القانونى فى دولة الصثيين

تكون مجتمع هذه الدولة من شعب أسيوى الأصل ، ارتكز في منطقة اسيا الصغرى بالقرب من هضبة الأناضول شرقا ، في النصف الأول للقرن العشرين قبل الميلاد ، ومع تزايد أفراد هذا الشعب على مر السنين إلى جانب اتساع مساحة الأراضي التي سيطروا عليها تمكنوا في أوائل القرن السادس عشر قبل الميلاد من تكوين دولة اتخذت من مدينة خطوش (التي تقع في سهول نهر قزل قرب مدينة انقرة بتركيا) عاصمة لها ، وقد اتسع اقليم هذه الدوله بعد ذلك في اتجاه الجنوب الشرقي حتى وصل إلى قرب حدود بابل خلال ثلاثين عام ، وامتد نفوذها السياسي والعسكري ، وأصبحت تمثل مع مصر الفرعونية وبلاد مابين النهرين قوى عظمي في الشرق نتيجة الغزوات الجريئة وبلاد مابين النهرين قوى عظمي في الشرق نتيجة الغزوات الجريئة التي قامت بها وضمها لمدن كثيرة تحت سيطرتها في المناطق التي تقع حاليا في سوريا ولبنان .

كان نظام الحكم فى هذه الدولة أقل مكانة وتنظيما مما كان عليه فى مصر وبلاد مابين النهرين ، رغم أن الملك كان يشبه إلى

حد ما فرعون مصر ، حيث اتخذ لنفسه لقب (شمس) لكى يتأله ويصبح بعد موته موضع عبادة مثل الآلهة ، ولكن دون أن تعطيه هذه المكانة المقدسة حق الارث فى الحكم لأنه بعد وفاته كان يتم اختيار ملك آخر جديد بواسطة مجلس مكون من كبار رجال الدولة الارستقر اطيين .

دخلت هذه الدولة فى علاقات عديدة مع بلاد مابين النهرين ومصر ، الأمر الذى أدى إلى تطورها فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الشئون الدينية خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد (۱) .

كان النظام القانونى فى بداية ظهور هذه الدولة عبارة عن قواعد عرفية تنظم العلاقات بين الأفراد إلى جانب الأمور الأخرى التى تتعلق بشنون الدولة فى الداخل ومعظم هذه القواعد العرفية كانت مستمدة من قواعد المعتقدات الدينية المختلفة ، لأن المجتمع الحثى اشتهر بتعدد الألهاء التى وصل عددها الف ، وكان أغلبها مقتبس من مختلف المجتمعات الأخرى . ومع مرور الزمن تم تدوين هذه القواعد العرفية فى مجموعتين شملت جميع القواعد القانونية التى تتعلق بكافة شئون المجتمع فى المسائل الجنائية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية

⁽¹⁾ L. De Laporte . Les hittite. Paris . 1936 . pp 3-17

والأسرية ، وذلك فى النصف الأخير من القرن الرابع عشر قبل الميلاد .

يقول بعض المؤرخين بأن القوانين الحثية التي تم تدوينها في المجموعتين قد تم وضعها على غرار ما اتبع في بلاد مابين النهرين ، وبأنه رغم التشابه بينهما في نظام الأسرة والمهر والطلاق والتبني ، إلا أن القوانين الحثية التي تم تدوينها قد اختلفت عن قوانين بلاد مابين النهرين في بعض المسائل اختلافًا جوهريًا وعلى الأخص في القانون الجزائى الذى كان أخف وطأة من قانون بلاد ما بين النهرين حيث كان يعتمد أساسا على مبدأ الغرامة أو ألتعويض ، فجريمة السرقه مثلا كان عقابها في قانون بلاد مابين النهرين قد يصل إلى حد الموت ، في حين عقابها في القانون الحثى التعويض بما يوازي ٢٤ مرة قيمة الشيء المفقود أو المسروق ، وأيضا كان مبدأ القصاص هو المتبع في قانون بلاد مابين النهرين بخصوص الجرائم التي تضر بالجسد ، في حين كان عقاب هذه الجرائم في القانون الحثى أكثر لينا وأغلبه قائم على التعويض (١).

⁽١) أندريه ايمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . مرجع سابق . ص ٢٠٥ .

وحيث أكدت المصادر التاريخية بأن المجتمع الحثى كان قائما على نظام تعدد الطبقات ، وأن القوانين الحثية المدونة قد ارتبطت بهذا النظام ، فإن ذلك يعنى وجود تفاوت فى الشخصية القانونية نتيجة عدم تساوى أفراد المجتمع فى الحقوق والواجبات ، لأن أفراد الطبقة الأعلى كانت لهم حقوق أكثر من أفراد الطبقة التى تليها وذلك على النحو الآتى:

الطبقة الأولى

وهى طبقه الحكومة ، وكانت تتكون من كبار رجال الدولة الارستقر اطبين الذين كانوا يساعدون الملك فى شئون الدولة الداخلية والخارجية ، وبعضهم كان يحكم بتفويض من الملك بعض الأقاليم والمناطق التابعة للدولة .

كما كانوا في حالة وفاة الملك يختارون الملك الجديد إلى جانب قيامهم بالفصل في القضايا الكبرى . وهذه الطبقة كانت لها نفوذ داخل الدولة وتمتعت بكافة الحقوق والامتيازات التي قد يصعب حصرها إلى جانب تمتعها بالحصانة الكاملة .

الطبقه الثانية

وهى طبقة الكهنة ، الذين كانوا يشرفون على أعمال العبادات والمراسم الدينية إلى جانب قيامهم بأعمال السحر ، وهؤلاء كانوا يتمتعون بكافة الحقوق المدنية والسياسية مع الامتيازات العديدة التى كانت تمنح لهم من الملك لينال رضائهم عند الآلهة .

الطبقة الثالثة

وهى طبقة الاقطاع الذين كأنوا يملكون مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية ويسيطرون بنفوذهم وقوة أتباعهم على بعض المناطق التابعة للدولة . وهؤلاء كانوا أسياد في اقطاعياتهم وتمتعوا بكافة الحقوق المدنية والسياسية إلى جانب بعض الامتيازات المحدودة التي كانت تمنح لهم من الملك ليحصل على طاعتهم .

الطبقة الرابعة

وهى طبقة قادة الجيوش ، حيث كانوا يتمتعون بكافة الحقوق المدنية والسياسية إلى جانب بعض الامتيازات التى تقل عن المقرر للطبقة الثالثة ، وكانت تمنح لهم من الملك أو من أفراد الطبقة الأولى تقديرا

لما قاموا به من بطولات في الحروب والفتوحات.

الطبقة الخامسة

وهى طبقة العامة ، وتتكون من العمال والفلاحين والصناع وأصحاب المهن المختلفة ، وهؤلاء كانوا لايتمتعون إلا بالحقوق المدنية فقط .

الطبقة السادسة

وهي طبقة العبيد ، ومعظمهم كانوا من اسرى الحروب والفتوحات – وإذا كانت المصادر التاريخية لم تدلنا بالتأكيد عن حقيقة وضعهم القانوني بأن كانوا من عدماء الشخصية القانونية أو كانت لهم بعض الحقوق ، إلا أن الرأى في ذلك يشير بأن العبيد كانت لهم بعض الحقوق على الأساس الآتى :

- نظم القوانين الحثية تتشابه مع نظم قوانين بلاد مابين النهرين التى تعطى بعض الحقوق للعبيد ، مثل حق التملك وحق البيع والشراء وحق تكوين أسرة .

- نظم القوانين الحثية كانت أخف وطأة وأكثر لينا من نظم قوانين بلاد مابين النهرين ، وبالتالى ليس من الممكن القول بأن القانون الأشد يمنح بعض الحقوق للعبيد ، والقانون الأخف منه فى الشدة لايمنح أى حقوق للعبيد وإنما العكس هو الصحيح .

وترتيبا على ذلك فان الشخصية القانونية فى المجتمع الحثى كانت غير متوازنة لارتباطها بنظام الطبقات . لأن أفراد المجتمع كانوا غير متساوون فى الحقوق والامتيازات .

بالاضافه إلى ذلك أن السبب الرئيسى لانهيار وفناء الدولة الحثية يرجع أساسا إلى النظام الطبقى حيث أحدث أمام ضعف واستهتار بعض الملوك ، تصدعا واضطربا مستمرا فى كيان المجتمع وخاصة من جانب الطبقة الأولى التى كان أفرادها دائما فى تنافس شديد – وحيث أن تلك الأمور لم تحسم بجدية نظم تقضى على هذا النظام الطبقى ، قد دب الانحلال والاضمحلال فى كيان الدولة حتى انهارت تماما وزالت عظمتها قصيرة العمر من الوجود فى أوائل القرن الثانى عشر قبل الميلاد (۱) .

⁽¹⁾ L. Delaporte . les Hittite. op. Cit, pp. 140-193

⁻ G. Contenan. La civlisation des Hittites du Mitanni - Paris. 1948. pp 137-198. - أندريه ايمارد ، جانين أوبوايه - تاريخ الحضارات العام ، الشرق واليونان القديمة ، مرجع سابق . ص ٢٠٣ - ص-٢٠٩ .

" المبحث السادس "

النظام القانوني في دولة الفرس

ينتمى شعب هذه الدول فى الأصل إلى الأرومة الهندو-أوروبية الذين كانوا ضمن الشعوب التى اندمجت مع شعب الدولة الحيثية فى عصر مجدها وفتوحاتها ، وخلال الألف الثانى قبل الميلاد استقروا فى صورة قبائل فى منطقة هضبة ايران الغربية بجوار شعب مدينة سوسة الذين كانوا مقتبسين حياة سكان مابين النهرين منذ زمن قديم ، وان كانت جبال زاجروس تفصل بينهما ، ورغم أنهم كانوا عبارة عن قوم اشتهروا بالسرقة والنهب واثارة الاضطرابات والقلق فى أى مجتمع يقربوا منه أو يقوموا بالاغارة عليه ، إلا أنهم لم يفحلوا فى القضاء على الشعب الفارسى فى بداية عهده بل اندمجوا معه فى علاقات عديدة ومتنوعة .

فى أوئل القرن السادس قبل الميلاد فوجئ العالم القديم بقوة الشعب الفارسى (الغير معروف من قبل) بعد أن اتحد ونظم صفوفه وكون دولة مستقلة فى هذه المنطقة استولت على سرديس عام ٥٤٥ ق.م فى عهد أول ملوكها كورش الفارس الذى استمر فى الفتوحات غربا مستغلا اضمحلال وتدهور أوضاع الحضارات الشرقية القديمة

فاستولى على ليديا ثم على بابل في عام ٥٣٩ ق.م ، وقام ابنه قمبيز بالاستيلاء على القيروان ومصر في عام ٥٢٥ ق.م ، وفي عهد الملك الثالث (داريوس الأول) تم الاستيلاء على معظم جزر بحر ايجه وتراقيه في أوروبا ومن اثر فتوحاتهم المستمرة دانت لهم هضبة ايران فى تركستان ونهر الهندوس ، وفى الفتره من عام ١٠- ٩٠ ق.م تكونت للفرس امبر اطورية عظمى ضمت فيها أقاليم ومجتمعات متمدينة شاسعة لم يسبق للعالم القديم ان عرف دولة أو إمبر اطوريه بمثل اتساعها (١) . كما أن هذه الامبراطورية قد ورثت الامبراطوريات العظمى التي سبقتها بعد أن قامت بفتحها والاستيلاء عليها مثل مصر وبلاد مابين النهرين . وعلى هذا الأساس أصبحت أقوى قوة في الشرق وكانت دائما ترهب وتزعج المدن اليونانية المستقلة مثل اثينا ، واسبارطة ، وبورتس ، وبيسى ، وبروزيا ، واستا، واوغستا تورونورم والتي لولا اتحدت قوتها في معاهده ارجينس اوائل القرن الخامس قبل الميلاد لفشلت في صد هجوم الفرس عليها عام ٤٨٠ ق.م، وأصبحت خاضعة ضمن أقاليم ومدن الامبر اطورية الفارسية. (٢)

[.] ۲۰۰ مرجع سابق . ص ۲۰۰ اریخ الحضارات العام . مرجع سابق . ص ۲۰۰ (۱) أندریه ایمارد ، حانین أوبوایه . تاریخ الحضارات العام . مرجع سابق . ص ۲۰۰ (۱) (2) D. Kahn, Scientists of cod analysis civilized study New your لا 1966. pp.146-151.

وكان نظام الحكم فى هذه الامبراطورية الشاسعة قائم على الدكتاتورية المطلقه ، أى كان الملك له السلطات المطلقه والصلاحية المتكاملة فى إدارة شئون الامبراطورية الداخلية والخارجية ، ولايحق لأى فرد أو لأى مجلس جماعى أن يقاسمه سلطاته أو يراقب كيف يستغلها (١) وحيث أن الامبراطورية كانت تضم أقاليم عديدة مترامية الأطراف فقد تم تقسيمها إلى مقاطعات يتراوح عددها مابين العشرين والثلاثين ، وكان يطلق عليها المرزبانات ، وكانت كل مقاطعة يحكمها أمير أو شريف من كبار المحاربين يقوم الملك بتعينه لكى يمثله فى إدارتها ولذلك كان يطلق على حاكم المقاطعة (المرزبان) الذى يدين بالولاء للملك فى كل الامور ولاينفذ إلا تعليماته وأوامره .

وحيث قام بعض حكام المقاطعات بحركات غدر للانفصال عن الامبر اطورية وتم قمعهم بصعوبة بالغة فقد قام الملك (داريوس الاول) باتخاذ الاحتياطات اللازمة في هذا الشأن وعين مفتشين ومراقبين لمراقبة حكام المقاطعات ، وانشأ نظام البريد الملكي وأقام بجانب (المرزبان) أمين سر يراسل الوزير الأول للملك بكل الأوضاع التي تحدث في المقاطعة ، ولكن أمام ضعف وإهمال راستها م

⁽۱) هنرى توماس . أعلام الفلاسفة . مرجع سابق . ص ١٦.

بعض الملوك والتنازع على السلطة فى القصر وجد بعض المرازبة فرصة للانفصال فجندوا بعض المرتزفة وخالفوا أو امر وتعليمات الملك وحدث من خلال ذلك اضطرابات طويلة الأمد من نواحى الامبراطورية الغربية سميت (ثورة المرازبة الكبرى) التى لم يقض عليها إلا الملك " ارتحششتا الثالث " بصعوبة بالغة .

نتيجة الفتوحات التى قام بها الفرس واستيلانهم على أقطار الحضارات القديمة فى الشرق وعلى الأخص بلاد مابين النهرين ومصر – قد اثر ذلك على طابعهم حيث تخطوا الحياة البدوية الصرفة واكتسبوا كل صفات الحضارة الشرقية ، ولذلك كانت الامبراطورية الفارسية عبارة عن خليط من حضارات الشرق القديم ولم يسعى ملوكها فى أى فتره من الفترات إلى وضع أى نظام لتوحيد هذه الحضارات لصعوبة فتره من الفترات إلى وضع أى نظام لتوحيد هذه الحضارات لصعوبة نلك ، وإنما اكتفوا فقط بنقل بعض السكان من قطر إلى آخر فاسكنوا بعض اليونانيين فى بلاد سوسة ، وبعض الجماعات الايرانيه فى وادى النيل واسيا الصغرى – وبالتالى ضمت هذه الامبراطورية لغات مختلفة وديانات مختلفة وعادات وتقاليد مختلفة وثقافات مختلفة وحياة فكرية مختلفة وان كانت جميعها ذات طابع شرقى (۱) وعلى هذا الأساس فإن

⁽۱) اندريه ايمارد ، جانين أوبوايه ، التاريخ العام للحضارات . الشرق الويونان القديمة . مرجع سابق . ص ٢١٦ وما بعدها .

النظام القانونى داخل بلاد فارس كان شبيه بنظم قوانين بلاد مابين النهرين ومصر والفرعونية والدليل على ذلك أن الفرس عندما احتلوا مصر ، قام الحاكم الفرسى (دارا الأول) فى عام ١٩٥ ق.م يجمع أكبر علماء القانون فى مصر داخل لجنة وأسند إليهم مهام جمع القوانين المصرية التى صدرت من قبل مثل قانون بوكخوريس وقانون وقانون ما أمازيس ، وأن هذه اللجنة استمرت تعمل نحو ثلاثة عشر عام حتى تمكنت من جمع هذه القوانين ، وقام (دارا الأول) بعد ذلك بفرضها على المصرين على أساس أنها غير مختلفة اختلافا جوهريا مع قوانين بلاده فى فارس (۱) .

أما بالنسبة لأوضاع المجتمع الفارسى فقد كان قائما على النظام الطبقى الشديد الفجوة بين كل طبقة وأخرى ·

وعلى ضوء ذلك كانت الشخصية القانونية غير متوازنة بين أفراد الشعب الفارسى نتلجة عدم المساوة بينهم في الحقوق والامتيازات وذلك على النحو التالى:

الملك: صاحب السلطة المطلقة التي لاينازعه فيها أحد اعتقادا بأنه يمثل الإله الأعظم، ولذلك كان يعيش في جناح خاص، بالقصر (۱) د. شفيق شحاتة. التاريخ العام للقانون. مرجع سابق. ص ۲۸۹ وما بعدها.

لايستطيع أحد الاقتراب منه إلا وزيره الأول ، ونساءه لايستطعن الحضور إليه إلا إذا أذن لهن بذلك ، والخاضعون لحكمه لم يشاهدوه إلا في أيام الاحتفالات فقط ، وكانوا ينحنوا له بمجرد ان يظهر أمامهم ، وكانت كلمته مقدسة ، والموت مصير أي فرد من الرعية لو أنه جرؤ حتى على مجرد التفكير في معاداته أو معارضته - فقد حدث يوما ان قام الملك بقتل أحد الشبان بسهمه أمام والده ، ثم النفت الملك الى الوالد ينتظر تعليقه ، فما كان من الرجل المسكين إلا أن ألقى بنفسه على الأرض وصباح مهللا ، حياك الإله الأعظم أيها الملك لسديد رمايتك ، ومرة أخرى ذهب إليه رجلا فقد أربعة من أو لاده الخمسة في المعركة يلتمس منه أن يعفى ابنه الخامس ، فما كان من الملك إلا ان أمر بقطع جنة هذا الابن إلى جزأين ووضع كل منها على أحد جانبي الطريق حتى يرى الجنود والرعية أثناء سيرهم النتائج العملية لعصيان أوامر الملك ١١٠

الطبقه الأولى

وهى طبقة الوزراء ، الذين كانون يمثلون عيون الملك وأذانه ، حيث كانوا يتلقون منه التعليمات والأوامر ويعلنونها لجميع حكام

⁽١) هنرى توماس . أعلام الفلاسفة . مرجع سابق ص ١٧ .

المقاطعات والرعية لتنفيذها بدون أى تعديل أو اعتراض ، كما كانوا يكشفون للملك كل الدسائس والمؤمرات التى تدبر ضده .

وهؤلاء كانوا يتمتعون بكافة الحقوق إلى جانب الامتيازات الهائلة التي كانت تمنح لهم من الملك مباشرة .

الطبقة الثانية

وهى طبقة المرازبة ، ومعظمهم من كبار قادة الجيوش ، وكان كل واحد منهم يحكم مقاطعة تضم اقليم يشمل مدن عديدة ، يمثل فيه سلطة الملك ويطيع أوامره ، وهؤلاء كانوا يمثلون أعلى طبقة ارستقراطية في بلاد فارس بعد طبقة الوزراء ، فكل حاكم كان يعيش في المقاطعة التي يحكمها حياة الملوك فله قصر وحرس وبلاط خاص به ، ولذلك تمتعت هذه الطبقة بكافة الحقوق إلى جانب الامتيازات التي اختصوا بها في المقاطعات التي حكموها .

الطبقة الثالثة

وهى طبقة المحاربين الذين ساهموا ببطولاتهم فى الانتصارات والفتوحات وفى اخماد الثوارات والاضطرابات التى كانت تحدث بين الحين والآخر فى بعض الأقاليم والمناطق التابعة للامبراطورية

الفارسية وهؤلاء كانوا يتمتعون بكافة الحقوق إلى جانب امتيازات محدودة تمنح لهم من السلطة الملكية .

الطبقة الرابعة

وهى طبقة كبار المزارعين والتجار وأهل العلم والفنون المختلفة وكسانوا يتمتعون بكافة الحقوق المدنية وقدر محدود من الحقوق السياسية .

الطبقه الخامسه

وهى طبقة العامة ، وتتكون من الفلاحين والعمال وأصحاب المهن المختلفة ، وهؤلاء كانوا يتمتعون فقط بالحقوق المدنية دون الحقوق السياسية إلا باذن خاص من السلطة الملكية.

الطبقه السادسة

وهى طبقة العبيد ، الذين كانوا يعيشون داخل بلاد فارس وليس فى المقطاعات الأخرى حيث سبق ان وضحنا أن هذه المقطاعات كانت تشمل أقاليم متمدينه ، وهذه الأقاليم كانت تطبق فيها القوانين الخاصة

بها لأن الفرس لم يلغوا قوانين هذه البلاد (كما اشرنا) مثل مصر الفرعونية وبلاد مابين النهرين ·

وحيث سبق ان عرضنا شظم هذه القوانين بالنسبة لمعاملة الأرقاء ، فإن المقصود هنا هو معرفة نظام الرق في داخل بلاد فارس فقط دون المجتمعات الأخرى التي ضمت للامبر اطورية الفارسية ، وحيث قد اتضع مدى تأثر الفرس بحضارات الشرق عموما ، وأن هذا التأثر جعلهم يكتسبون الصفات الكاملة للحضارات الشرقية في أمور عديدة ، فإنهم قد طبقوا أيضا نفس نظام الرق الذي كان سائدا في مصر الفرعونية وبلاد مابين النهرين ، أي كانت للعبيد في داخل بلاد فارس - ومعظمهم كانوا من جنسيات مختلفة - بعض الحقوق وان كانت تقل عما هو مقرر في مصر وبلاد مابين النهرين ، باستثناء عبيد القصر الملكى ، لأنه كما هو واضح من هذا العرض مدى جبروت ودكتاتورية ملوك الفرس وهذا ليس بجديد لأن عبيد معظم ملوك الدول والممالك القديمة (وعلى الأخص ملوك اشور والصين القديمة) كانوا عدماء الشخصية تماما اى ليست لهم أى حقوق على الاطلاق ، وإنما كانوا فقط عليهم الطاعة العمياء والالتزام بالواجبات التي قد تفوق قدرات معظمهم .

وعلى هذا الأساس فان الشخصية القانونية في بلاد فارس كانت أيضا غير متوازنة نتيجة عدم مساواة أفراد الشعب الفارسي في الحقوق والامتيازات والواجبات لأن أفراد الطبقات الأولى والثانية والثالثة والرابعة هم فقط الذين كانوا يتمتعوا بالشخصية القانونية المتكاملة ، وان كان يوجد بينهم تفاوت شديد في الامتيازات اما أفراد الطبقات الأخرى فكانت شخصتهم القانونية ناقصة .(١)

⁽۱) أندريه إيمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق . ص ۲۱۷ – ص ۲۳۰ .

⁻ هنرى توماس . أعلام الفلاسفة . مرجع سابق . ص ١٧ - ص ٢٨ .

⁻ A.T.Olmatead, History of persian empire, Achaemenid period, chicago. The Universty of chicago press. 1949. pp. 61-121.

⁻ R. Grousset, E. Benveniste, etc. La civilisation iranienne. Paris. Payot. 1952 pp. 23 - 65.

⁻ D. Kahn. scientists of cod analysis civilized study. Op cit. pp150 - 158.

الفصل الثانى الشخصية القانونية فى أنظمة قوانين

المجتمعات الغربية القديمة

الغصل الثانى

الشخصية القانونية في أنظمة قوانين

المجتمعات الغربية القديمة

ارتكزت في القارة الأوروبية حول السهول الخصبة ، والطقس المعتدل في المناطق الساحلية لحوض البحر الأبيض المتوسط مجتمعات إنسانية تطورت في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية وكانت عبارة عن شكل مدن مستقلة وذلك خلال الفتره من سنة والفكرية وكانت عبارة عن شكل مدن مستقلة وذلك خلال الفتره من سنة الاغريق ثم حضارة الرومان .

وحيث أن باقى أجزاء القارة الأوروبية كانت بها مجتمعات غير مستقرة خلال تلك العصور القديمة ، فإننا سنعرض فقط النظم القانونية التى كانت سائدة فى حضارة الاغريق والرومان لكى نتعرف على مفهوم الشخصية القانونية فى هذه النظم والمعايير التى كان على أساسها تتحدد للأفراد الصالحية فى اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات.

" المبحث الأول " النظام القانونى فى اليونان القديمة (الاغريق)

كان من نتيجة تمسك الأغريق بالعقيدة الدينية ، ان ارتبط فى البداية القانون (فى صورة القواعد العرفية) بالدين ، حيث اعتقدوا بأن الإله الأعظم (زيوس) له بنتان الأولى (تيميس) إلة العدالة الدينية ، والثانية (ديكى) إلة العدالة الوضعية ، وبذلك سيطرت فكرة العدالة على حياة الاغريق لارتباطها بالدين وأصبح القانون عندهم فى بداية الأمر عبارة عن أحكام إلهية وكان يطلقون عليه اسم (تيميستس)(۱) واستمر هذا الاعتقاد لديهم إلى ان قام بعض الفقهاء اليونانين بتطوير فكرة القانون ونظروا إليه باعتباره من قواعد القانون الطبيعى ، كمحاولة لفصل القواعد القانونية عن الدين .

وبدأ بعد ذلك لفظ القانون (نوموس) يظهر بصفة مجردة فى كتاباتهم ، واتضحت معالم الانفصال إلى حد ما على يد المشرعين (دراكون) و (صولون) الذين قاما بتدوين القانون الاغريقى ، وان كان الطابع الدينى بعد التدويات لم يختفى تماما بل كان ملموسا فى روح

⁽۱) د. محمد عبد الهادى الشقنقيرى . فلسفة القانون . محاضرات ألقيت على طلبة دبلوم القانون الخاص بكلية حقوق عين شمس عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . القاهرة . ص ٩ وما بعدها .

القواعد القانونية (١).

وعلى هذا الأساس تعتبر مدونة دراكون ، ومدونة صولون تمثل أهم النظم القانونية التى كانت سائدة فى المجتمع الاغريقى ، كما تحدد من خلالهما مفهوم الشخصية القانونية وذلك على النحوالاتى :

١- مدونة دراكون

بعد ان انتقل المجتمع اليونانى إلى مرحلة القواعد العرفية وقامت هذه القواعد بتنظيم علاقات الأفراد وكل ما يتعلق بأمور المجتمع ، فإنه نتيجة لاحتكار طبقة الأشراف لعلم القانون من اجل تحقيق مصالحهم ، ثارت طبقة العامة بعد زوال النظام الملكى وطالبت بضرورة تدوين القواعد العرفية من أجل ان تكون معلومة للجميع – وأمام هذه الأمور استجابت السلطة لهذا الطلب وقامت باختيار لجنة من ستة أشخاص لجمع القواعد العرفية وتدوينها إلا أن هذه الجنة لم تتمكن من اتمام عملها وفشلت بسبب التدخل المتزايد من طبقة الأشراف ، ونتيجه ضغط طبقة العامة وارتفاع حدة ثورتهم أسند أمر التدوين إلى (دراكون)

⁽٢) أندريه إيمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق . ص ٣١٢ وما بعدها .

حاكم اثينا فقام باصدار مدونة باسمه حوالى عام (٢١١ ق.م) دون فيها معظم الأحكام العرفية التى كانت سائدة . وحيث كان دراكون من طبقة الأشراف فقد عبرت مدونته عن مصالح هذه الطبقة وأجحفت بحقوق الطبقة العامة حيث أقرت نظام الطبقات الذى عرفته اثينا من قبل ، وبالتالى ميزت بين أفراد الشعب على النحو الآتى :

الطبقه الأولى.

وهى طبقة الأشراف أو النبلاء وتتكون من أصحاب الثروة والنفوذ والسلطة ، وكانت لهم كافة الحقوق والامتيازات .

الطبقه الثانية

وهى الطبقة الوسطى وتتكون من الزراع المالكين للأراضى الزراعية ، والتجار ، وأصحاب المهن ، وكانت لهم حقوق تقل بكثير عن الحقوق المقررة للطبقة الأولى ، كما كان أفراد هذه الطبقة محرومين من كافة الحقوق السياسية .

الطبقة الثالثة

وهى تتكون من صغار الملاك والعمال وكانت لهم حقوق تقل أيضا بكثير عن الطبقة الثانية إلى جانب حرمانهم من كافة الحقوق السياسية .

الطبقه الرابعة

وهى طبقة العبيد ، وكانت محرومة تماما من كافة الحقوق أى كان جميع أفراد هذه الطبقة من عدماء الشخصية القانونية .

وبذلك فان قانون دراكون قد عبر عما كان سائدا فى بلاد اليونان وقسم المجتمع إلى طبقات ، فارتبطت الشخصية القانونية بهذا النظام الطبقى فكانت منعدمة بالنسبة لطبقة العبيد ، وغير متوازنة بين الطبقات الأخرى حيث كان جميع أفرادها غير متساون فى الحقوق والواجبات أى كان بعضهم متمتع بالشخصية القانونية الكاملة والبعض الآخر شخصيته القانونية ناقصة. (١)

⁽١) د. صوفى حسن أبو طالب . مبادئ تاريخ القانون . مرجع سابق ص ١٤٧ .

⁻ فوستيل دى كولانج ، المدينة العتيقة ، ترجمة عباس بيومى ، القاهرة ١٩٥٤ م الطبعة الثالثة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٤٢٢ وما بعدها .

⁻ د. عبد السلام الترمانيني . محاضرات في تاريخ القانون . مرجع سابق . ص ٦٧، ص ٦٨

⁻ د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى . المدخل في علم السياسة . مرجع سابق

[.] ص ٥٥ - ص ٩٤ .

^{*} أصبح اسم القانون الدر اكونى صفة في اللغات الأوروبية تطلق على القوانين ذات الطابع الصارم بالظلم والتعنت والاستبداد .

٢- مدونة صدلون

اعترضت طبقة العامة على قانون دراكون لقسوة وظلم واستبداد أحكامه ، وطالبت بضرورة الغاءه واصدار قانون آخر تتصف قواعده بالعدالة والمساواة .

وأمام سخطهم المستمر الذي أخذ ينذر بالثورة على السلطة وطبقة الأشراف، قام صولون الذي تولى الحكم في عام (٩٤٥ ق.م) اي بعد عشرين سنة من حكم دراكون باصدار مدونة قانونية باسمه أزال منها حدة النظام والقسوة والاستبداد التي اتسمت بها مدونة دراكون، حيث قضت على نفوذ طبقة الأشراف في الأمور السياسية وأكدت المفاهيم الديمقر اطيه لكي يشارك الشعب بجميع فئاته في تسيير دفة أمور البلاد اي أقرت بمساواة جميع أفراد الشعب (عدا طبقة العبيد) في الحقوق السياسية.

واستطاعت بذلك طبقة العامة أن تشترك فى السلطة وان تتولى مناصب فى الدولة وان تعين فى الوظائف الهامة كما أصبح من حق أفرادها أيضا الاشتراك فى السلطة التشريعية عن طريق قبول عضويتهم فى مجلس الشعب ولكن رغم هذه الأوضاع العادلة ، إلا

أن طبقة العبيد ظلت أيضا عديمة الحقوق اى ليست لها شخصية قانونية في ظل هذا القانون (١).

يتضح من خلال ذلك أن المجتمع اليونانى منذ بداية عهده وحتى صدور مدونة دراكون فى عام (١١٦ق.م) كان قائما على النظام الطبقى المتسع الفجوة فى الحقوق والامتيازات والواجبات بين الطبقات الأولى والطبقات الأخرى ، وأن الشخصية القانونية كانت مرتبطة بهذا النظام ، فكانت منعدمة بالنسبة لطبقة العبيد ومختلة التوازن والمساواة بين الطبقات الاخرى .

أما بعد صدور مدونة صولون عام ٩٤٥ق.م التى حققت العدالة والمساواة بين الأفراد في الحقوق وإزالة الفوارق بين الطبقات عدا طبقة العبيد ، أصبحت الشخصية القانونية في المجتمع الاغريقي مرتبطة بحرية الأشخاص ، فجميع أفراد الشعب الأمراء يتمتعون بالشخصية القانونية المتكاملة ولافوارق بينهم أما العبيد فهم أشخاص لايتمتعون بالشخصية القانونية.

⁽۱) د. صوفی حسن أبو طالب . مبادئ تاریخ القانون . مرجع سابق ص ۱۱۹ – ص ۱۵۰

⁻ د. عادل بسيوني . التاريخ العام للنظم والشّرائع . مرجع سأبق . ص ٦٤ ، ص ٦٥ .

⁻ د. عبد السلام الترمانيني . محاضرات في تاريخ القانون . مرجع سابق . ص ٧٠ .

⁻ أندريـ اليمارد ، جانين أوبوايـ . تاريخ الحضارات العام ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧ - ص ٣٣٩

" المبحث الثانى "

النظام القانوني في الامبراطورية الرومانية

منذ بداية عصر الرومان ، انقسم الشعب الروماني إلى ثلاث طبقات طبقة الأشراف ، وطبقة العامة ، وطبقة العبيد ، وعلى ضوء القواعد العرفية التي كانت سائدة في تلك الفترة كانت طبقة الأشراف تتمتع وحدها بجميع الحقوق العامة والخاصة ، وطبقة العامة تتمتع بقدر ضئيل جدا من الحقوق الخاصة ، أما طبقة العبيد فكانت محرومة تماما من كافة الحقوق مسمسس وبعد زوال النظام الملكي ، وقيام النظام الجمهورى عام (٥٠٩ ق.م) قامت طبقة العامة بحركات ثورية عديدة من أجل ان تحصل على المساواة في الحقوق مع طبقة الأشراف ، وأمام ضغطهم المتزايد استجابت السلطة الحاكمة لذلك وكلفت لجنة لتدوين القواعد العرفية حتى تكون معلومة للجميع وتنظم أحكامها بالعدل الروابط والعلاقات المختلفة بين الرومان ، وعلى هذا الأساس تم إنشاء قانون الالواح الاثنى عشر في عام ٤٤٥ق.م وأهدافه العامة تتلخص في الآتى:

- * تحقيق المساواه في الحقوق بين الأشراف والعامة .
- * تدوين القواعد العرفية لتكون واضحة ومعلومة للجميع .

وإزالة كل ماكان يحيط بها من شك أو غموض .

* القضاء على احتكار رجال الدين لعلم القانون وتطبيقه (١) _ ورغم أن هذا القانون قد أصبح يمثل النظام القانوني الأساسي للشعب الروماني ، واعتبر من أهم الأنظمة القانونية التي ظهرت في العصور القديمة ، وظل ساريا حتى عهد الامبر اطور جوستينان الذى حكم الامبراطورية الرومانية الشرقية خلال الفترة من (٥٢٧م-٥٦٥م) اى أن أحكامه ظلت نافذة فترة تمتد إلى حوالى الف سنة ، كما اعتبر الأساس الذي استندت عليه معظم الشعوب الأوروبية في تنظيم فروع قوانينها - إلا أنه أنكر تماما طبقة العبيد ولم يمنحهم اى حقوق على الاطلاق واعتبرهم مثل الأموال والأشياء التي تباع وتشتري اي لايتمتعون على الاطلاق بالشخصية القانونية التي كانت تعرف في ذات الوقت بالأهلية القانونية . وبعد أن قام الرومان باحتلال شعوب أخرى عديدة في الشرق والغرب، وصدرت نصوص قانونية أخرى إلى جانب قانون الألواح الاثنى عشر، اتصف القانون الروماني بالعنصرية حيث جعل الشخصية القانونية امتيازا يختص به الرومان الأحرار دون سواهم

⁽۱) د . عمر ممدوح مصطفى . القانون الرومانى . الطبعة الخامسة . القاهرة ١٩٦٦ . دار المعارف . ص ٢٤ وما بعدها .

⁻ د. صوفى حسن أبو طالب . مبادئ تاريخ القانون . مرجع سابق . ص ٥٧١ وما بعدها .

⁻ د. عبد المنعم البدراوي . تاريخ القانون الروماني.طبعة ١٩٤٩ القاهرة . ص ١٢ وما بعدها

⁻ د. عادل بسيوني . التاريخ العام للنظم والشرائع . مرجع سابق . ص ٦٩ ، ص ٧٠ .

من الشعوب الأخرى المحتلة ، ولذلك اشترط لقيام الشخصية القانونية في إنسان أن تتوافر فيه صفات ثلاث:

- ١- ان يكون حرا وليس رقيقا .
- ٢- ان يكون وطنيا (من اصل روماني) وليس أجنبيا .
- ٣- ان يكون مستقلا بشئونه وغير خاضع ولاتابع لغيره .

فان اجتمعت الشروط الثلاثة في إنسان كانت له الشخصية القانونية الكاملة – فإذا فقد بعد ذلك الشرط الأول أو الثاني يفقد معه على الفور شخصيته كلها ، أما إذا فقد الشرط الثالث تصبح في غالب الأحيان شخصيتة القانونية ناقصة ، وبالتالي أصبح الأجانب في نظر القانون الروماني مثل العبيد ليست لهم شخيصة قانونية اي لايتمتعون باي حقوق عامة أو خاصة (١) واستمر هذا الوضع إلى ان أصدر

⁽۱) أندريه أيمارد ، وجانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . روما وامبراطوريتها . الجزء الثامن . ترجمة يوسف داغر ، وفريد داغر . منشورات عويدات . بيروت لبنان ١٩٦٤ . ص ٩٩ وما بعدها .

⁻ د. محمود السقا . اثر الفلسفة في الفقه والقانون الروماني في العصر . طبعة ١٩٧٤ القاهرة. ص ٦٠٣ .

⁻ د. عمر ممدوح مصطفى . القانون الروماني . مرجع سابق ص ١٧٤ وما بعدها .

⁻ د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود صبرى عيسى . المدخل في علم السياسة . مرجع سابق ص ٩٥ -١٠٨.

الامبراطور الرومانى دستورا فى أول يوليو عام (٢١٢ ميلادية) منح بمقتضاه الجنسية الرومانية لغير الرومان من سكان الامبراطورية الاحرار (الشعوب المحتله) ثم استكمل بعد ذلك وتم منح الجنسية لكل الأجانب الأحرار الموجودين فى الامبراطوريه فى عهد الامبراطور جستينان الذى حكم الامبراطورية الرومانية الشرقية فى الفترة من عام ٥٢٧ – ٥٦٥ ميلادية .

وترتيبا على ماتقدم ، فإن جميع النظم القانونية التى ظهرت فى مجتمعات العصور القديمة لم تعرف شخصا قانونيا غير الإنسان ، وأن فكرة الشخص الاعتبارى كانت غير موجودة فى هذه النظم على الاطلاق .

وحيث كانت جميع المجتمعات القديمة بها نظام تعدد الطبقات وكانت طبقة العبيد تمثل أدنى هذه الطبقات فإن بعض المجتمعات الشرقية مثل مصر وبلاد مابين النهرين والحيثيين والفرس والصين (رغم قسوة واستبداد حكامها) كانت تمنح للعبيد بعض الحقوق الضئيلة التى اكتسبوا من خلالها شخصية حقوقية محدودة تمثل أدنى درجات الشخصية القانونية في المجتمع – أما الهند والمجتمعات الغربية الأخرى وهي الاغريسق والرومان فكانت تعتبر العبيد مثل الأموال والأشياء

القابلة للتداول فلم تمنحهم أي حقوق على الاطلاق.

•••••فبغلث عان جميع النظم القانونية التى ظهرت فى العصور القديمة كان لاتذكر لفظ الشخصية القانونية وإنما كانت تذكر فقط معناهاوهو الأهلية القانونية لأن مصطلح الشخصية لم يظهر فى دائرة القانون خلال تلك العصور ، وإذا كان الرومان قد استعملوا لفظ (شخص) فإنهم كانوا يقصدوا به القناع الذى يلبسه الممثل فقط وليس دون ذلك .

وعلى ضوء هذا يشير بعض الفقهاء بأن أول استخدام لمصطلح الشخصية فى مجال القانون كان فى العصر البيزنطى (اى بداية العصور الوسطى) من جانب الفقية (تيوفيل)عندما وضع مؤلفاته التى شرح فيها كتاب النظم للامبراطور جستنيان . ولقد تأثر بعد ذلك الفقهاء بهذا المصطلح واستخدموه ، ثم دخل مجال دائرة القانون عموما مع بداية العصور الحديثة (١).

⁽۱) د. ابر اهيم العناني . القانون الدولي العام . طبعة ١٩٩٠ . كلية حقوق جامعة عين شمس . ص ١٠٩ .

الباب الثانى

الشخصية القانونية في النظام * الدولي القديم

تقديسم

تضمنت سجلات التاريخ الدلائل الأكيدة على قيام علاقات دولية منذ بداية العصور القديمة كانت تستند إلى نظم وقواعد قانونية دولية حيث ظهرت خلال هذه العصور مجتمعات إنسانية عديدة كانت مستقلة وذات قوة ونفوذ وسيادة وتمثلها حكومة أوسلطة منظمة على رأسها ملك أو امبراطور ، واتخذت شكله الدولة مثل مصر وبابل والحيثيين ، والفرس ، والصين ، والهند ، واليونان (الاغريق) والرومان .

قامت بين هذه الدول علاقات دولية عديدة ومتنوعة سواء كانت علاقات حرب أو سلام (١) وأن هذه العلاقات قد افرزت العديد من القواعد والنظم التى اعطت الطابع التاريخي لقواعد القانون الدولي ، كما عبرت عن وجود نظام الأسرة الدولية في مراحلها الأولى .

وحيث أن مفهوم الشخصية الدولية في العصور الحديثة وعلى الأخص في القرن الحالى يعنى الصالحية على اكتساب الحقوق والتحمل

⁽۱) جورج سارتون . تاريخ العلم . الجزء الثانى . نيويورك ١٩٥٢ م ترجمة لفيف من العلماء باشراف لجنة مؤلفة من د. ابراهيم بيومى مدكور ، د. محمد كامل حسين ، د. قسطنطين زريق ، د. محمد مصطفى زيادة . الطبعة الثانية أكتوبر ١٩٧٨ . القاهرة . دار المعارف . ص ١٩٥٥ وما بعدها .

بالالتزامات ، والقدرة على انشاء قواعد القانون الدولى فإن الدول التى ظهرت في العصور القديمة قد توافرت فيها هذا المفهوم بالمعنى الصحيح اى كانت قادرة على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات إلى جانب قيامها بانشاء قواعد دولية عديدة ومتنوعة من خلال المعاهدات والاتفاقات التى تمت بينها فى أزمنة تلك العصور .

إذا كان معظم الفقه الدولى الأوروبي ينكر وجود علقات دولية في العصور القديمة واستندوا في ذلك إلى عدم وجود مجتمعات ذات سيادة خلال تلك العصور سوى الاخريق ثم الرومان ، وأن الاغريق اتحدوا وظهروا في البداية وكونوا امبراطورية احتلت بعض المجتمعات الإنسانية في الشرق والغرب وبعد ان اضمحلت وغربت عنها شمس السيادة ، ظهرت الامبراطورية الرومانية واحتلت معظم المجتمعات الإنسانية الغربية والشرقية ، واستمر هذا الوضع حتى أوائل العصور الوسطى ، وبالتالى كانت علقات الاغريق والرومان مع الشعوب الأخرى علاقات تحكمية ولاتخضع لاى قواعد قانونية (۱) .

⁽۱) اندريه ايمارد ، جانين اوبوايه تاريخ الحضارات العام ، الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق ص ۲۲۸ ومابعدها .

⁻ اندریه ایمارد ، جانین اوبوابه ، روما وامبراطورتیها ، الجزء الثانی ، باریس ، ترجمه یوسف داغر ،وفرید داغر ، الطبعه الاولی ۱۹۳۶م ، منشورات عویدات بیروت ، لبنان ص۸۰ وما بعدها .

فاننا نرد على ذلك بالاتى:

* ظهرت في الشرق منذ بداية العصور القديمة دول مستقلة وذات سيادة مثل مصر الفرعونية ، وبالادمابين النهرين (بابل واشور) ، الفرس ، والصين ، والهند ، والحيثين ، وقامت علقات عديدة بينهما قبل ان تظهر امبراطورية الاغريق ثم الامبراطورية الرومانية بالاف السنين لأنه من الثابت تاريخيا أن الامبراطورية الاغريقية ظهرت بقيادة الاسكندر الأكبر في عام (٣٥٦ ق.م) ، والامبراطورية الرومانية الرومانية ظهرت قوتها في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد ، في حين أن دول الشرق القديمة ظهرت معظمها كدول مستقلة وذات سيادة منذ ثلاثة الاف سنة قبل الميلاد .

* الاغريق لم يحتلوا معظم مجتمعات العالم القديم فلم يتمكنوا مثلا من احتلل الفرس ، والهند ، والصين وحتى لوعلى فرض أن الاغريق احتلوا معظم المجتمعات الإنسانية فى الشرق والغرب، فإنه من الثابت تاريخيا أن سيطرتهم لم تزيد عن تسع سنوات من بداية زحفهم على الشرق فى عام ٣٣٣ ق.م حتى توفى الاسكندر الأكبر فى بابل عام ٣٣٣ق.م حيث اختلف قواده بعد وفاته مباشرة وقسمت الامبراطورية بينهم ، واستقل كل قائد بحكم اقليم غير تابع لليونان مثل بطليموس بن لاجوس الذى استقل بحكم مصر دون الخضوع لبلاد اليونان .

- * أن حضارة الاغريق لاتزيد عن الف سنة قبل الميلاد ، وتكونت على أكتاف حضارات دول مصر وبلاد مابين النهرين ، والهند ، والصين ، والفرس ، من خلال العلاقات الدولية العديدة التى تمت بينهما قبل قيام قائدهم الاسكندر الأكبر بغزو واحتلال هذه الدول بداية من عام ٣٣٣ق.م . اى كانت توجد علاقات دولية بين دول الشرق وبلاد اليونان دامت اكثر من نصف قرن (١) .
- * إذا كانت العلاقات بين الاغريق والدول القديمة في الشرق كان بعضها غير مستقر ، فهذا لاينفي كونها علاقات دولية لأن الملحظ طبقا لما سجله التاريخ ، أن الدول القديمة كانت تكافح وتناضل من أجل البقاء والمحافظة على تراث حضارتها مع الرغبة في ان تظل هذه الحضارة ذات مركز مرموق ، وشعلة مضاءة على طول الزمان بين شعوب الدول الاخرى ولذلك كانت تحرص دائما على عدم المساس بها ، وتقاتل بشراسة كل من يحاول اطفاء زهوتها ، والمدن اليونانية عندما ظهرت وتطورت ، شدت انتباه الشعوب الأخرى نحوها ، مما عندما ظهرت وتطورت ، شدت انتباه الشعوب الأخرى نحوها ، مما دفع الدول القديمة في الشرق إلى اتخاذ الحذر منها خشية ان تتفوق عليها حضاريا وتكون لها الغلبة وتسيطر عليها ، ولذلك أخذت بعض

⁽۱) - هنرى جونسون تدريس التاريخ نيويورك ١٩٤٠م . ترجمه د. ابوالفتوح رضوان . الطبعة الاولى ١٩٦٥ . القاهرة . دار النهضة العربية . ص١٧ ومابعدها.

العلاقات بين الاغريق ودول الشرق القديمة طابع التحفظ والحذر لأن كلا منها يخشى سيطرة الاخر (١) ·

* ان كان شعب الاغريق كما يقول بعض فقهاء أوروبا ، قد اعتقد بامتيازة على سائر الشعوب الأخرى الغير يونانية ، وبأنه شعب فوق هذه الشعوب ، ومن حقه اخضاعها والسيطرة عليها فإن هذه النزعة بدأت تراوده بعد انتصاره عام ٤٨٠ق.م على الفرس أكبر قوة في الشرق في ذلك الوقت (٢) حيث وجدوا أنفسهم أقوى شعوب العالم عسكريا واقتصاديا ، فأخذوا ينظرون إلى ما هو أكبر اقليميا بالتوسع وإقامة امبر اطورية رايتها لاتغيب عنها الشمس . فبدأوا زحفهم بقيادة الاسكندر الأكبر الذي سيطر على بعض المجتمعات الشرقية وكون هذه الامبراطورية التي لم تستمر سوى تسع سنوات فقط ، حيث عاد الاغريق بعد وفاته يسيطرون فقط على حدود بلادهم ، فعلى فرض أنه خلال تلك الفترة قد أصابهم الغرور والنزعة العنصرية نتيجة احساسهم

²⁾ D. Kahm, scientists of cod Analysis, Civilized study, op. cit, pp 150 - 153.

⁽٢) - جاك س . ريسلر الحضارة العربية . ترجمة غنيم عبدون مراجعة د. احمد فؤاد الاهواني (غير محدد سنة الطبع) . القاهره الدار المصرية للتاليف والترجمة . ص١٨ ومابعدها .

⁻ محمد حسين هيكل . تراجم مصرية وغربية . الطبعة الثانية ١٩٨٠ القاهرة . دار المعارف ص١٣٠ ومابعدها.

بالتفوق والقوة فان كثيرا من الشعوب في العصور الحديثة قد أصابها ذلك مثل فرنسا على يد نابليون بونابرت عندما راودته أحلام السيطرة على الشعوب الأخرى لاقامة امبراطورية فرنسية في القرن قبل الماضي ، وهتلر خلال هذا القرن عندما أحس بقوة المانيا وتفوقها الحربي ، واعتقد أن الشعب الألماني هو أرقى شعوب العالم ، وقام باشعال فتيل الحرب العالمية الثانية التي أنهكت قوى شعوب كثيرة في أوروبا نتيجة الأحلام الكاذبة التي راودته وكانت النهاية هزيمته الساحقة وتحطيم أحلامه .. فهل معنى ذلك أننا نستطيع القول بأن العلاقات الدولية لم يكن لها وجود خلال فترات معينة في العصور الحديثة (۱) .

* وأيضا الامبراطورية الرومانية بعد ان تكونت في منتصف القرن الأخير قبل الميلاد لم تمد نفوذها وسيطرتها على كل أرجاء العالم القديم ، وإنما كانت توجد دول وممالك قديمة خارج حدود سلطانها مثل الصين والهند ، وأيضا كانت دولة الفرس تمثل أكبر قوة في ذلك الوقت وكانت تنازع الرومان فترات عديده في القوة والسياده الشرقيه (٢).

⁽¹⁾ Ropke, la communauté internationale, 1 vol. Geneve, 1947. pp 64 - 74.

⁽٢) - ول ديورانت قصة الحضارة . قيصر والمسيح . الجزء الثالث من المجلد الثالث (١١) . ترجمة محمد بدران . اختارته وانفقت على ترجمته الاداره الثقافية في جامعة الدول العربية عام ١٩٦١ . القاهرة ص٢٢ ومابعدها

وقد أثبت التاريخ بأنه على الرغم من الحروب التى دارت بين الرومان والفرس وبعد المسافة وصعوبة المواصلات بين روما وبلاد فارس كانت توجد بينهما علاقات نظمت من خلال أحكام ونظم دولية وارس كانت توجد بينهما علاقات نظمت من خلال أحكام ونظم دولية على فرض أن الامبراطورية الرومانية تكونت من مجموعة من الدول والأقاليم القديمة في الشرق والغرب ، وأن العلاقة بينها وبين تلك الدول والأقاليم التى احتلتها كانت كما يقول بعض الفقهاء قد أصبحت شبيهة بظام الحماية المقرر في القانون الدولي بين الدولة الحامية والدولة المحمية – فإن نظام الحماية هو من أحد الأنظمة الدولية تولد من أشكال مختلفة للعلاقات التي لاتخرج عن كونها علاقات دولية ، وأن كان لأحد أطرافها نفوذ على الآخر (١) .

* قد أثبت التاريخ أن بعض الدول القديمة التى احتلتها الامبر اطورية الرومانية ، كانت تحكم نفسها بنفسها وتسيطر على أراضيها ، وكان معنى الوطنية في هذه الدولة يعنى حب الشخص لدولته أكثر مما يعنى حبه للامبر اطورية . كما أن الأحرار في كل دولة كانوا يمارسون حقوقهم السياسية المحلية البحتة ، بالاضافة إلى ذلك ان معظم هذه الدول قد شاهدت منذ عهد الامبر اطور اغسطس حتى عهد

⁽۱) د. احمد سويلم العمرى . اصول العلاقات السياسيه الدوليه . الطبعة الثالثه ١٩٥٩م . القاهرة . مكتبة الانجلو المصريه .ص٤٦

الامبراطور اورليوس مائتى عام من الازدهار والرخاء نتيجة العلاقات التى تمت بينهما دون تدخل من جانب حكام الامبراطورية الرومانية اى لم تكن روما طرفا فيها (١).

وبالتالى فإذا كان الفقه الأوروبي يرفض وجود علاقات دولية في العصور القديمة حتى ينكر الدور الهام الذي قامت به دول الشرق القديمة في إنماء هذه العلاقات وتطورها ، من أجل ان ينسب صنع القانون الدولي ونظام الأسرة الدولية لدول القارة الأوروبية في منتصف القرن السادس عشر الميلادي وعلى الأخص بعد معاهدة وستفاليا عام المركز السادس عشر الميلادي وعلى الأخص بعد معاهدة وستفاليا عام الأوروبية على مدى ثلاثين عاما . إلا أن الحقائق الثابتة في التاريخ تكذب ذلك الادعاء وتؤكد وجود علاقات دولية تمت في العصور القديمة ، وأن هذه العلاقات قد أوضحت مفهوم الصلات والروابط بين جميع الدول القديمة ، وكانت دائما تتطور لتوائم متطلبات كل فترة من فترات تلك العصور .

⁽۱) اندريه ايمارد ، جانين اوبوايه . تاريخ الحضارات العام . روما وامبراطويتها . مرجع سابق . ص٢٦٩ ومابعدها.

والايضاح ذلك سنعرض بعض صور العلاقات الدولية التي تمت في العصور القديمة لكي نؤكد اكتساب الدول القديمة التي قامت بها صفة الشخصية الدولية ، وأن نظام الأسرة الدولية كان موجودا في تلك العصور ، حيث كانت هذه الدول قادرة على انشاء قواعد قانونية دولية ، كما كانت تتوافر فيها الصلاحية على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات اى كانت تتوافر فيها الأهلية الدولية .. وحيث أن المعاهدات الدولية تعتبر من أهم مصادر القانون الدولي العام إلى جانب اعتبارها من أهم العوامل التي تكتسب من خلال الدول الحقوق والتحمل بالالتزامات ، وأن صور العلاقات الدولية الأخرى مثل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتسليم اللاجئين السياسيين والتحكيم الدولي والحقوق الخاصة بالأجانب تعتبر التطبيق العملى والفعلى لصور العلاقات بين الدول كاملة السيادة كما توفر الأسانيد التي تبلور المظاهر الكائنة لنظام الأسرة الدولية . فإن خطه در استنا ستكون على النحو التالى:

الفصل الأول: المعاهدات الدولية في العصور القديمة

الفصل الثاني: صور العلاقات الدولية في العصور القديمة.

الفصل الأول

المعاهدات الدولية في العصور القديمة

الفصل الأول المعاهدات الدولية في العصور القديمة

تم عقد معاهدات دولية عديدة ومتنوعة في العصور القديمة منها معاهدات سلام وصداقة وتآخ ، ومعاهدات لحل المنازعات بالطرق السلمية ، ومعاهدات لنزع وتخفيض السلاح ، ومعاهدات تحالف دفاعي وهجومي ، ومعاهدات لتحديد الحدود بين الدول ، ومعاهدات لوضع شروط الالتجاء الى التحكيم . وحيث أن التاريخ قد سجل العديد من هذه المعاهدات ، فإنه لايضاح الرؤية ، سنعرض أهمها على النحو الأتى :

(١) معاهدة هوزيليت عام ١٢٨٠ ق.م

تمت هذه المعاهدة بين رمسيس الثانى (فرعون مصر الأول أو ملك مصر) ، وخياتيسير الثالث ملك الحثيين ، ويصفها المؤرخون والعلماء بأنها تعد أول معاهدة سلام دولية ذات نظم راقية فى تاريخ البشرية (۱) ، وترجع أحداثها إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد حيث دارت حروب طاحنه بين جيوش مملكتى مصر والحيثيين فى اسيا الصغرى دامت مايقرب من عشرين عام ، ومن أهم مراحلها الفاصلة

⁽١) د. عبد العزيذ سرحان القانون الدولي العام مرجع سابق ص٨٦

معركة قادش (مدينه فى سوريا) التى انهت تلك الحروب بانتصار ساحق للجيش المصرى بقيادة الملك رمسيس الثانى على جيش الحيثيين .

بعد هذا الانتصار ارسل خياتيسير ملك الحبثين وفدا من أخلص رجاله إلى رمسيس الثانى ملك مصر يطلب الصلح والتحالف ، وعقد معاهدة سلام وتآخ بين شعبى المملكتين من أجل حقن الدماء ووضع حدا للمنازعات والاقتتال بينهما وقد ارسل رمسيس الثانى ردا مع هذا الوفد يفيد بالموافقة والتأييد لعقد هذه المعاهدة .

وبمجرد وصول أعضاء الوفد لبلادهم وهم يحملون بين أيديهم وثيقة الموافقة المبدئية قام الملك خياتيسير بارسال ممثلين عنه ملمين بإدارة الشنون الخارجية الى الملك رمسيس الثاني لوضع الصيغة المتكاملة للمعاهدة الدولية بين المملكتين المصرية والحثية وبعد ان تفاوض الطرفان واتفقا على بنود المعاهده نقشت نصوصها على ألواح من الفضة في عام ١٢٨٠ ق.م وهي تتكون من تسع عشرة مادة وتوجد نصوصها مسطورة بحروف هيروغليفية كبيرة على حوائط معبد أمون بالكرنك ، ومن أهم ماجاء بهذه المواد يتضمن الآتي :

- * أن يتم السلام والأخوة بين شعب مملكة مصر وشعب مملكة الحيثيين إلى الأبد ، ومنع حدوث عداوة أو منازعات أو خلافات بينهما من البدء للنهاية .
- * لايقوم ملك الحيثين في وقت من الزمان بغزو أرض مملكة مصر ليحتلها ، أو لياخذ منها شيئا أيا كان ، أو يعتدى على شعبها إلى الأبد .
- * لايقوم ملك مصر بغزو أرض مملكة الحيثين لاحتلالها ، أو لياخذ منها شيئا أيا كان ، أو يعتدى على شعبها الى الأبد .
- * إذا جاء عدو أجنبى إلى أرض مملكة مصر ، وأرسل ملك مصر رسالة عاجلة إلى ملك الحيثين يقول له فيها احضر إلى فورا بقواتك يقوم ملك الحيثيين مسرعا بقواته الاشداء حاملين أسلحتهم وينضم إلى ملك مصر ليسانده في القتال ويضرب اعداءه.
- * إذا أغار أجنبى على أرض مملكة الحيثيين وأرسل ملك الحيثيين رسالة عاجلة الى ملك مصر يطلب فيها حضوره للنجدة ، يقوم ملك مصر مسرعا بقواته الأشداء حاملين أسلحتهم وينضم إلى ملك الحيثيين ليسانده في القتال ويضرب أعداءه.

- * اذا تمكن شخص أو شخصان أو مجموعة أشخاص من مغادرة أرض مصر بدون اذن الملك إلى أرض مملكة الحثيين يقوم ملك الحثيين بالامساك بهم والتحفظ عليهم حتى لايتمكنوا من الفرار والهرب، ويرسلهم مقيدين على الفور إلى ملك مصر.
- * إذا خرج شخص أو شخصان أو مجموعه أشخاص من شعب الحثيين بدون اذن الملك ، ولجأوا إلى أرض مصر يقوم ملك مصر بالامساك بهم والتحفظ عليهم حتى لايتمكنوا من الفرار والهرب ويرسلهم على الفور إلى ملك الحثين.
- * إذا هرب شخص من أعداء ملك مصر ، وأتجه إلى أرض مملكة الحثيين وطلب مقابلة ملك الحثيين ، فلايقابله أويستمع إليه ولايناصره ، بل يمسك به ويرده إلى أرض مصر ، ويسلمه مقيدا إلى ملك مصر .
- * إذا هرب شخص من أعداء ملك الحثيين ، واتجه إلى أرض مملكة مصر ، وطلب مقابلة ملك مصر ، فلا يقابله أو يستمع إليه ولايناصره ، بل يمسك به ويرده إلى ارض الحثيين ، ويسلمه مقيدا إلى ملك الحثيين .

- * ان يتعهد الملكان رمسيس الثانى المنتصر ، وخياتيسير الثالث العظيم باسم الآلهة ذاكورا واناثا ، بأن من يقوم برده من الأشخاص إلى أرض الآخر ، لايقوم أحدهما بمعاقبته على عمله بهربه أو فراره أو خروجه بدون اذن بان يهلك ويدمر بيته أو تقتل زوجته أو أولاده أو يذبح أو ينكل به مثل قلع عينه أو صم أذنيه أو قطع فمه أو بتر قدميه أو حرق جزء من حسده أو الحاق ضرر به في معاشه أو في أمواله بل يعامل بالحسنى ولايلحق به أى ضرر أو عمل غير إنسانى ومن يخالف ذلك عليه لعنة الآلهة ذكورا واناثا .
- * ان يتعهد الشعبان المصرى والحثى بسلطان ونفوذ وعظمة الملكين رمسيس الثانى المنتصر ملك مصر ، وخياتيسير الثالث العظيم ملك الحثيين .
- * ان يتعهد الشعبان المصرى والحيثى على احياء علاقات الود والمحبة والتآخى التى كانت قائمة بينهما قبل الحرب الضروس التى نشبت بينهما ، وان يعملا سويا بروح عادلة مجددين الصداقة والتعاون والأخوة بحلف دائم نحو السلام والمحبة .
- * ان يحترم كل من الطرفين مملكة مصر العظمى ، ومملكة الحثيين العظمى ، شروط هذه المعاهدة ، والوفاء بكل نصوصها

والالتزام بها صاعدا من اليوم إلى الأبد ومن يعكر صفوها ولايعمل بها من ملوك المملكتين ستخرب دياره كل آلهة مصر والحثيين ذكورا واناشا جزاء عملته واعلانه للعداوة ، ومن يعمل بها بصدق وأمانة فسوف تمنحه كل آلهة مصر والحثيين الصحة والحياة والطمأنينة والسعادة له ولداره ولكل أهله وأملاكه إلى الأبد .

- هذا مضمون ماجاء في المعاهدة ، وبالاضافة إلى اشتمالها على ملحق تضمن نصوصا قانونية أخرى بهدف دعم التعاون والاخاء والتحالف بين الشعبين من أجل صيانة السلام والصلح الدائم بينها وقد تم تثبيت المعاهدة بالشهادة عليها من كل آلهة مصر والصئين الذكور والاناث كما تم ختمها من الجانبين والتوقيع عليها باسم رمسيس الثاني نيابة عن شعب مصر ، وخياتيسير الثالث نيابة عن شعب الحثيين ، وبعد ان قام كل من وفدى الدولتين باعداد صيغة المعاهدة بلغته ثم ترجمتها بلغة الآخر حتى يتم التأكد من مطابقة النصين كليهما للآخر ثم حفرت نصوصها على لوح من الفضة لاثباتها وتوضيح الأسس التي قامت عليها حتى تصبح دائمة وقوية وراسخة عبر التاريخ وبارزه قامت عليها حتى تصبح دائمة وقوية وراسخة عبر التاريخ وبارزه

- من الملاحظ أن هذه المعاهدة قد انعقدت بين دولتين كبيرتين كل منها كانت تتمتع بالاستقلال التام والسيادة في كل شئونها ، ومما يلفت النظر والتأمل من نصوص هذه المعاهدة ومضمون ماجاء بها يتضح أنها تتحدث عن طرفيها لا باعتبارهما ملكين عظمين متعاقدين فحسب ، بل تتحدث عن شعوبها ، ولذلك فالملك رمسيس الثاني لم يرتبط في هذا المعاهدة باسمه الشخصي أو بلقبه فحسب ، وإنما كان يتحدث ويرتبط بصفته ممثلا عن الشعب المصرى ، وأيضا الملك خياتيسير ملك الحيثيين لم يرتبط ويوقع على هذه المعاهدة باسمه الشخصي أو لصالحه ، وإنما كان ممثلا للشعب الحثى .

هذه المعاهدة لاتختلف عن صور المعاهدات الدولية الحديثه بل ان نصوصها تتضمن ماهو أرقى إنسانيا من معاهدات السلام الدولية التي تمت في العصور الحديثة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حيث لم يكن أحد أطرافها أقوى نفوذا من الطرف الآخر رغم أن أحدهم كان منتصرا والآخر كان مهزوما .

- * بالاضافة إلى أن هذه المعاهدات قد اشتملت على صور عديدة من العلاقات الدولية ذات الطابع الإنساني مثل:
 - * تعد بمثابة عهد دولى أو صلح دائم بين الدوليتين مملكة مصر

ومملكة الحنيين .

* تشكل حلفا دفاعيا وهجوميا دائما بين الدولتين وغير محدد المدة.

* تضمنت نصوصا تشير إلى تجديد معاهدات الصداقة التى كانت قائمة بين المملكتين قبل نشوب الحرب بينهما وكانت تقضى بالامتناع عن الحرب، والمعاهدات التى تم تجديدها من خلال هذه المعاهدات ترجع إلى عام ٣٠٠٠ ق.م.

* تضمت ما يفيد بأنها ملزمة وترتكز على مبدأ الوفاء بالعهد على أساس دينى من جانب آلاف من الآلهة الذكور والاناث لكل من طرفى الأتفاق .

* رسمت طريق التعاون بين الشعبين في المجالات المختلفة ، وتضمنت قواعد أخلاقية وإنسانية عبرت عن روح الحب والمودة التي ستسود بينهما في المستقبل بصفة دائمة .

* تضمنت نصوصا وأحكام عن طرق تسليم اللاجئين السياسيين والمجرمين الخارجين عن القانون من رعايا المملكتين ، دون أن يمس أحدهم بسوء .

واعتبر ذلك أول عرف دولى استقر لقواعد تسليم المجرمين لدولهم .

- * من بين نصوصها أحكام وقواعد تضع أساسا لفض الخلافات أو المنازعات التى تقع بين المملكتين في المستقبل بالطرق السليمة .
- * وقد حققت هذه المعاهدة الدولية التحالف والسلام الدائم والود بين شعب مصر وشعب الحثيين لفترة طويلة من الزمان ، حيث استقرت العلاقات بينهما ازدادت المحبة بين المملكتين حكومة وشعبا لدرجة جعلت رمسيس الثانى ملك مصر يتزوج إبنة خيا تيسير الثالث ملك الحثيين لزيادة الروابط الإنسانية بين الشعبين .
- * إذا كانت هذه المعاهدة قد وضحت مستوى العلاقات بين مصر والحثيين بهذا الشكل فإنه غير ممكن بعد ذلك الادعاء بأنها كانت معاهدة غير دولية كما لا يمكن نفى صفة الشخصية القانونية عن كل من مملكة مصر الفرعونية ومملكة الحثيين بعد أن قاما بعقد هذه المعاهدة التى اثارت اهتمام العالم القديم فى ذات الوقت .

وقامت دول أخرى قديمة باقتباس مضمونها لتعيش فى سلام وتآخى - كما أنها منعت إلى حد ما المؤامرات وهدأت الأحوال الدولية

بشكل ملموس انعكس على علاقات دول الشرق القديم (١).

⁻ د. عبد العزيز سرحان . القانون الدولي العام . مرجع سابق . ص ٨٦ وما بعدها.

⁻ J . H. Breasted, A History of Egypt, op. cit. p 74.

⁻ Lefuret chklover, Receils et textes de droit international public. 1 vol, Paris, 1928, p. 6.

⁻ د. أحمد سويلم العمرى . أصول العلاقات السياسية الدولية . الطبعة الثالثة ١٩٥٩ م . مرجع سابق ص ٤٥ .

⁻ د. محمد حافظ غانم . مبادئ القانون الدولى . طبعة ١٩٦٨ م . القاهرة . دار النهضية العربية . ص ٤٥ .

⁻ د. صلاح الدين عامر . مقدمة لدراسة القانون الدولى العام . الطبعة الأولى . ١٩٨٤م . القاهرة . دار النهضة العربية ص ١٤ .

٧ - معاهدة السلام بين دولة (لاجاش) ودولة (أما) عام ٢١٠٠ ق. م

هذه المعاهدة تم اكتشافها خلال البحث عن الآثار القديمة لبلاد ما بين النهرين ، حيث حفرت نصوصها وأحكامها باللغة السمارية على الحجر ، وزينت بنقوش ورسومات تعبر عن السلام والمحبة .

أبرمت في عام ٢١٠٠ ق.م بين الملك (أناتيم) حاكم دولة (لاجاش) نائبا عن شعبه ، وملك دولة (أما) - وأحداث عقدها تتلخص في أنه قد حدث منازعات وخلافات حادة بين الدولتين (حيث كانت بلاد ما بين النهرين في ذات الوقت تضم قبل قيام دولتي بابل وأشور مدن مستقلة وذات سيادة ، عبارة عن دول صغيرة لها نفوذ وسلطان) أدى إلى قيام حرب طاحنة بينهما استمرت طبقا لما يشير إليه المؤرخين سبع سنوات ، وانتهت بانتصار جيش دولة (أما) .

عقب ذلك سعى الطرفان إلى عقد سلام دائم بينهما لتجنب العودة مرة أخرى إلى المنازعات والحروب، وبعد المفاوضات التى تمت بينهما عقدت هذه المعاهدة بحضور الملكين وممثلين سياسيين عن الشعبين عام ٣١٠٠ ق.م، ونقشت نصوصها وأحكامها على الحجر الأصم – ومن أهم ما تضمنته الآتى:

- أن يسود سلام دائم بين الدولتين ، وتتعهد كل دولة بألا تعود بعد ذلك بالاعتداء أو شن هجوم على الدولة الأخرى .

- * أن تتعهد كل دولة بألا تجور على حدود الدولة الأخرى ، أو تسعى لتضم أى جزء من اقليمها ، أو تدعى سيادتها عليه في المستقبل.
- * تلتزم كل دولة باحترام استقلال الدولة الأخرى ، وأن تعترف اعترافا كاملا بسلطتها ونفوذها وسيادتها على شعبها واقليمها.
- * أن تحترم كل دولة رعايا الدولة الأخرى ، ولا تقوم بأى أعمال اجرامية ضد أى شخص يتواجد على اقليمها من شعب الدولة الأخرى ، سواء للزيارة أو أثناء قيامه بالأعمال التجارية .
- * أن تتعهد كل دولة بألاً تتخذ طريق استخدام القوة إذا حدث نزاع أو خلاف بينهما ، وإنما تلجأ إلى الطرق السلمية ، ثم إلى التحكيم إذا لم يتم إنهاء النزاع بالتفاهم الودى .
- * تلتزم كل دولة بتنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم، وتعتبره حكما قانونيا نهائيا، ولا يجوز التحلل منه أو الادعاء بعدم صلاحيته وبأنه مرحلة نهائية لحسم النزاع بينهما بعد عدم نجاح التفاهم الودى.
- * تضمنت هذه الاتفاقية بالاضافة إلى ذلك أحكاما أخرى كثيرة ، منها قواعد تعيين الحدود بين الدولتين ، وكيفية وشروط

الالتجاء إلى التحكيم لحسم كل المنازعات التى تحدث بينهما فى المستقبل بالطرق السلمية ، وقد وقع الطرفين باعتبارهما ممثلين عن شعب الدولتين على هذه الاتفاقية ، وبعد أن تعهد كل منهما باسم آلهته بأن يحترم ويلتزم كل قواعدها وأحكامها ، ولا يخل بأى نص من نصوصها فى المستقبل .

- من خلال هذه الاتفاقية يتضح أن قواعد تعيين الحدود بين الدول ، وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية لم تكن وليدة العصور الحديثة ، بل عرفت في العصور القديمة ، وطبقت بين الدول المستقلة التي كانت قائمة في منطقة ما بين النهرين منذ ثلاث آلاف سنة قبل الميلاد . (١)

⁽١) د. صلاح الدين عامر . مقدمة لدراسة القانون الدولي العام . مرجع سابق . ص ١٤ .

⁻ د. حسنى محمد جابر . القانون الدولى العام . الطبعة الأولى . سنة ١٩٧٣ . القاهرة . دار النهضة العربية . ص ٤٢ ، ص ٤٣ .

⁻ د. محمد طلعت الغنيمى . الأحكام العامة فى قانون الأمم . طبعة سنة ١٩٧٠ . منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٤٠ .

⁻ د. عبد العزيز سرحان القانون الدولي العام . مرجع سابق . ص ١١ .

⁻ د. على صادق أبو هيف . القانون الدولى العام . الطبعة ١٢ . ١٩٧٥م . منشأة المعارف بالاسكندرية . ص ٣٤ .

⁻ أندريه إيمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق . ص ١٤٥ وما بعدها .

٣ - معاهدة يانجستي عام ٢٠٠ ق.م

فى العهد الذى كانت فيه الصين بعد سقوط حكم سلالة (تشاو فى عام ٧٧١ ق.م) - مقسمة إلى ممالك ، وكانت كل مملكة مستقلة تماما عن الأخرى حيث كانت لها نفوذ وسلطان وحكومة يرأسها أمير أو ملك . حدثت منازعات حادة بين هذه الممالك على الحدود حيث كانت كل مملكة تعتزم توسيع نطاق حدودها على حساب أقاليم الممالك الأخرى لكى تزداد قوة ونفوذا فى المنطقة ، وقد أدى ذلك إلى قيام حروب طاحنة بينهما استمرت سنوات طويلة تزيد عن خمسين عام شاعت فيها الفوضى والخراب والدمار فيما بينها .(١)

- على اثر ذلك قام دعاة السلام واهل الحكمة فى الصين بالدعوة إلى وقف القتال ، وطالبوا بضرورة عقد مؤتمر يحضره كل رؤساء الممالك من أجل وضع نهاية لهذه الحروب المدمرة .

- بعد ان تم الاستجابة لذلك تم اختيار وادى (يانجستى) ليعقد فيه هذا المؤتمر في الموعد المحدد ، وأثناء انعقاد هذا المؤتمر قرر وسطاء الصلح بأن أفضل وسيلة لمنع الحروب وتحقيق سلام دائم بين الأطراف المتحاربه هو ان ينزع من بينهم السلاح الذي يفتك بالأرواح ويلحق

⁽۱) اندريه ايمارد جانين اوبوايه . تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمه . مرجع سابق ص ٥٨٠ - ص٥٨٢

الدمار بالعمار – وبعد اقتناع جميع الحاضرين في المؤتمر بذلك تم الاتفاق بين رؤساء المالك على هذا الرأى ووقعوا على معاهدة لكى يلتزموا بهذا المبدأ سميت (بمعاهدة وادى يانجستى لنزع السلاح) لتكون خير ضمان لعدم قيام حروب بينهم مرة أخرى – وبالفعل حققت هذه المعاهدة سلاما بين هذه الممالك استمر مائة عام – حيث لجأت طبقا لنصوصها كل مملكة إلى التفاوض والوساطة والتحكيم لحل أى نزاع يثور بينها وبين أى مملكة أخرى – ولذلك تعتبر هذه المعاهدة من أقدم المعاهدات التى تم فيها الاتفاق على نزع السلاح ليسود الآمن والسلام بين الدول . (١)

⁽۱) - د. أحمد سويلم العــمرى .أصول العلاقات السياسية والدولية. مرجع سابق . ص ٤٤، ص ٤٥

⁻ د. عبد الفتاح محمد اسماعيل . جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح . طبعة ١٩٧٢ ، مطبعة دار العالم العربي ص ٢٢ وما بعدها .

⁻ دونالد برينان . نزع السلاح وخطر التجارب الذرية . ترجمة وتقديم د. راند البراوى . الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٢ ص ١٠ وما بعدها .

⁻ Andre Cades. Le desarmement devant la societe des nations. Paris. 1929 . pp 2-5.

⁻ Bogdanov, le desarmement a la lumiere due droit international, Paris 1958. pp. 99

⁻ Yuri Kashlev, the mass media and international relations published by the international organization of journalis progue, U.N.University tokyo. 1983. pp 17

⁻ د. حسنى محمد جابر القانون الدولي العام . مرجع سابق ص ١٥٦ .

٤ - الحلف اللاتينسى عام ٥٠٢ ق. م

بعد قيام النظام الجمهورى في روما عام ٥٠٥ ق.م ، والغاء النظام الملكى عقدت روما مع المدن الأخرى المستقلة في اقليم لاتيوم وهي (انتيوم ، وبيسي ، وبورتس ، واوغستا تورنورم ، وبروزيا ، واستيا) وكانت عبارة عن دولة صغيرة ذات سيادة وسلطان ونفوذ – معاهدة دولية تتلخص شروطها في الآتي :

- * أن تحترم كل مدينة سيادة وسلطان المدينة الأخرى .
- * أن يكون لكل مدينة مركز متساوى في الحقوق والوجبات.
- * لا تقوم أى مدينة بالاعتداء أو شن الحروب والمنازعات على الحدى المدن الأخرى المستقلة .
 - * أن تمتنع كل مدينة عن تدبير أى مؤامرات ضد احدى المدن الأخرى المستقلة .
 - * أن يسود سلام دائم بين هذه المدن المستقلة .
- * وقد سميت هذه المعاهدة باسم الحلف اللاتينى ، وعلى أساس هذا الحلف ساد بين هذه المدن المستقلة سلام ومحبة وترابط استمر مدة طويلة تزيد عن ستين عاما ، ولم ينتهى هذا الحلف إلا بعد تولد

الاحساس لدى روما بانها أقوى مدن المنطقة ، وأشد نفوذا وبدأت تمارس التوسع والفتوحات بالقوة ، حتى تمكنت من بسط سلطانها على جميع المدن الواقعة فى اقليم لاتيوم ، واخضعتها لحكمها ثم قامت بفتح شبه جزيرة إيطاليا ، واستولت عليها بالكامل عام ٣٥٠ ق.م ، وأصبحت بعد ذلك دولة قوية تتكون من عدة مدن تباشر سيادتها عليها دون منازع (١).

⁽۱) د. حسنى محمد جابر القانون الدولى العام . مرجع سابق ص ١٠٩٠ .

⁻ د. عمر ممدوح مصطفى . القانون الروماني . مرجع سابق ص ٢٤ ومابعدها .

⁻أندريه إيمارد وجانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام . روما وامبراطويتها . مرجع سابق

⁻ ول ديورانت . قصة الحضارة . مرجع سابق ص ٧-٩ .

ه-معاهدة ارجينسأوائل القرن الخامس قبل الميلاد

اقيمت هذه المعاهدة بين المدن اليونانية المستقلة (كما سبق الاشارة) لكى يدوم السلام والأمن بينهما في أوائل القرن الخامس قبل الميلاد وتضمنت أحكام عديدة منها الآتى :

- * إقامة سلام تام بين المدن اليونانية المستقلة لا تقل مدته عن خمسين عاما .
- * أن تتحالف جميع هذه المدن المستقلة ضد أى عدو أجنبى تحالف دفاعى و هجومى لمدة لا تقل عن خمسين عاما ،
- * ان يتم التعاون الكامل بين هذه المدن المستقلة في كافة الشئون الاقتصادية والاجتماعية .
- * أن تحلى جميع الخلافات والمنازعات التى قد تحدث بينهما خلال مدة الخمسين عاما بالطرق السلمية أو بالالتجاء إلى التحكيم .
- * بعض المؤرخون يعتبر هذه المعاهدة من ضمن المعاهدات الهامة التي تمت خلال العصور القديمة حيث تم من خلالها الالتجاء إلى

التحكم عندما كان يحدث بين المدن اليونانية المستقلة خلافات ومنازعات .

كما أسهمت في إنماء روح التعاون التعاهدي بين الشعوب اليونانية على مبادىء مصيريه هدفها السلام وجمع الكلمة في وحدة مترابطة.

وقد ساعدت هذه المعاهدة أيضا المدن اليونانية ان تنقذ حضارتها من الدمار ، حيث اتحدت جيوشها على أساسها لصد هجوم الفرس الساحق عليهم في عام ٤٨٠ ق.م ، واستطاعت بعد قتال مرير في معارك بثرموبلاي ، وسالاميس ، وبلاتويا ، ان تنتصر على أكبر قوة في الشرق في ذلك الوقت .

⁽۱) اندریه ایمارد ، جابین اوبوابه تاریخ الحضارات العام ، الشرق والیونان القدیمه مرجع سابق ص۸۰۸

د. احمد سويلم العمرى اصول العلاقات السياسية . مرجع سابق ص٤٥٠

⁻ D. Kahm. scientists of code Analysis. op. cit. pp. 152 - 154 .

٦- معاهدة نيكباس عام ٤١٢ ق.م

حيث كانت بلاد اليونان قديما قبل انشاء امبراطورية الاغريق عبارة عن مدن مستقلة تشبه الدول تماما (كما سبق الإشارة) وكانت كل مدينة تسيطر سيطرة كاملة على جزء من الاقليم اليوناني ويحيط بها سور كبير يحميها من الغزو الأجنبي، وتتمتع بحكم مستقل أمام المدن الأخرى ولديها حاكم يباشر سلطاته كاملة على الاقليم والرعايا المقيمين فيه باعتبارها وحدة سياسية مستقلة. (۱)

وقد ازدهرت في تلك المدن المستقلة أنظمة الحكم المختلفة كدليل على استقلال كل مدينة عن الأخرى ، وكان يحدث بينهما في فترات معينة خلافات وصراعات نتيجة محاولة كل مدينة بسط سيادتها وزعامتها على منطقة بلاد اليونان . وأشد هذه الصراعات كانت بين الثينا واسبارطة ، حيث كان يوجد خلاف شديد بين المجتمع الأثيني الديمقراطي الحكم ، والمجتمع الاسبرطي القائم على حكم الالجركية (حكم الاقلية) وأمام اتساع هوة هذا الخلاف نشبت بينهما حرب طاحنة سميت بالحروب البيلويونيزية استمرت عشر سنوات في الفترة من

⁽١) د. محمد حافظ غانم . مبادىء القانون الدولى العام . مرجع سابق ص٥٥

173ق.م الى 173ق.م، وانتهت بعقد معاهدة صلح تعتبر من قبيل المعاهدات الدولية سميت بمعاهدة (نيكياس) في عام 173ق.م حيث اتفق فيها الطرفان على الأتى:

- * وقف القتال بين الجيش الاثيني والجيش الاسبرطي .
 - * ان تعود قوات اثنيا إلى داخل حدود اقليمها .
 - * ان تعود قوات اسبارطه إلى داخل حدود اقليمها .
- * ان يعود الامان والاستقرار كما كان من قبل بين الشعبين الايثنى والاسبرطى .
- * ان يستمر السلام والامان من الان ولمدة خمسين عاما بين اثينا واسبرطه.
- * ان تتعهد اثننا مدة خمسين عام بعدم الاعتداء على اسبرطه -برا أو بحرا
- * أن تتعهد اسبرطه مدة خمسين عام بعدم الاعتدا، على اثينا برا أو بحرا (١).

⁽۱) أندريه إيمارد ، جانين أوبوايه . تاريخ الحضارات العام ، الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق . ص ٣١٣ ، ص ٣١٨ .

⁻ D. Kahm - scientists of code analysis, op. cit, pp 151.

هذه المعاهدة تعتبر مثل معاهدات الصلح التي تمت في العصور الحديثة وعلى الأخص معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م التي يتماجد بها الأوروبيون حيث عقدت بعد حروب دينية طاحنة - وإذا كانت معاهدة نيكياس لم تستمر سوى خمس سنوات فقط ، واعتبرها بعض المؤرخون بأنها كانت عبارة عن صلح شانك لم يصف الكراهية الشديدة بين الطرفين ، وخاصة أسبارطة التي كانت أشد ولعا للقتال ، وترتب على ذلك نشوب الحرب بينهما مرة أخرى عام ٤١٥ ق.م ، وكانت أشد ضر اوة ، وانتهت بكارثة شاملة منى بها أسطول أثينا وجيشها هزيمة ساحقة في معركة سرقة عام ٤١٣ قء مما أدى إلى استسلامها واذلالها من جانب أسبارطة - فإن كثيرا من معاهدات الصلح التي تمت في العصور الحديثة لم يكتب لها الدوام فترة طويلة ، ورغم ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر صفتها الدولية - وأقرب مثال على ذلك معاهدة صلح فرساى التي عقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانشئت من خلالها عصبة الأمم عام ١٩١٩م فرغم ما جاءت به من نصوص لللنزام بهذا الصلح ليسود العالم الأمن والسلام ، إلا أن المانيا أخلت بها وترتب على ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوائل عام ١٩٣٩م، وبالطبع لا يمكن القول بأن معاهدة فرساى ليست معاهدة دولية رغم أنها كانت صلح شائك بين المانيا ودول الحلفاء بزعامة انجلترا وفرنسا.

٧ - معاهدة قرطاجنة عام ٢٠١ ق.م

قامت حرب طاحنة بين روما ، وقرطاجنة * المستقلة ، ومن اثر شدة المعارك وتفوق الجيش الرومانى اضطرت قرطاجنة إلى التسليم بالهزيمة ، ونتيجة لذلك عقدت معاهدة صلح مع روما عام ٢٠١ ق.م تضمنت نصوصها الآتى :.

- انهاء حالة الحرب بين روما وقرطاجنة .
- أن تسلم قرطاجنة سلاحها وكل سفنها الحربية نظير أنهاء حالة الحرب والصلح معها .
- أن تقر قرطاجنة بهزيمة جيوشها في المعارك الحربية مع روما(١).

وهذه المعاهدة تعد من الاتفاقات الدولية التي يتم فيها الصلح بعد انتهاء حالة الحرب، وتفرض فيها الدولة المنتصرة نزع أو تخفيض سلاح الدول المهزومة - وهي شبيهة بالمعاهدات التي عقدت في

^{*} هى مدينة تقع الآن فى أسبانيا ، تأسست باسم (قرطاجنة الجديدة) فى نهاية القرن الثالث قبل الميلاد ، نسبة إلى قرطاجنة القديمة التى تأسست باسم (قرت حدشت) فى عام ١١٤ ق.م فى منطقة تقع بين بحيرة تونس وهضبة بيرسا (من ضواحى تونس اليوم وهى المعروفة باسم ضاحية سان لويس) .

⁽۱) أندريه إيمار دوجانين أبوايه . تاريخ الحضارات العام . روما وامبر اطوريتها . مرجع سابق . ص ٦٤ وما بعدها .

العصور الحديثة مثل معاهدة باريس التي أبرمت في سبتمر عام ١٨٠٨ م ووقع عليها (ويليام) أمير روسيا بعد هزيمته من نابليون وتعهد فيها بتخفيض عدد قواته إلى ٤٢ ألف جندى لمدة عشر سنوات وعدم قيامه بانشاء قوات عسكرية جديدة - وأيضا معاهدات صلح باريس التي أبرمت عام ١٩١٩م بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الأولى حيث جاء في الجزء الخامس من معاهدة فرساى فرض قيود شديدة على تسليح المانيا من بينها الغاء التجنيد الاجباري ، وهيئة أركان حرب ، واغلاق مصانع الذخيرة والسلاح ومنع استيراد أو تصدير الأسلحة ، وتخفيض عدد القوات الألمانية مع نّنزع سلاح مناطق معينة ... فهل يمكن القول بعد ذلك بأن معاهدة روما مع قرطاجنة عام ٢٠١ ق.م ليست من قبيل المعاهدات الدولية - فإذا كان ذلك صحيح فإن جميع معاهدات الصلح تكون غير دولية ، وهذا لم يقره أحد من رجال الفقه -كما أن معاهدات الصلح التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية ما زالت ممتدة المفعول والاثار بالنسبة لالمانيا واليابان.

⁽۱) د. عبد الفتاح اسماعيل . جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح . مرجع سابق ص ٢٣ وما بعدها .

⁻ ول ديورانت . قصة الحضارة . قيصر والمسيح . مرجع سابق . ص ١٢٤ وما بعدها .

⁻ د. أحمد سويلم العمرى . أصول العلاقات السياسية الدولية . مرجع سابق . ص ٤٨٠

الفصل الثانى

صور العلاقات الدولية في العصور القديمة

الغصل الثاني

صور العلاقات الدولية في العصور القديمة

قامت بين الدول القديمة في الشرق والغرب علاقات دولية عديدة ومتنوعة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – فقد سجل التاريخ صور منها مثل (التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ، وتسليم اللاجئين السياسيين ، والتحكيم الدولي ، والحقوق الخاصة بالأجانب ، والتبادل التجاري والاقتصادي ، ...الخ) . وحيث أن الأسرة الدولية في العصور القديمة قد شملت المجتمعات الشرقية مثل مصر ، وبلاد مابين النهرين ، والصين ، والهند ، وفارس ، والحيثين ، والمجتمعات الغربية وهي الاغريق والرومان ، لأنها هي التي عرفت فقط في تلك العصور ، فاننا سنعرض بعض صور العلاقات الدولية التي تمت بينها العصور ، فاننا سنعرض بعض صور العلاقات الدولية التي تمت بينها على النحو التالي .

المحث الأول

١- العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

أقامت دولة مصر الفرعونية علاقات دبلوماسية وقنصلية مع المدول القديمة في الشرق والغرب، فقد اكتشفت كتابات باللغة الهيروغليفية ورسوم ومناظر لأمراء وأفراد يمتلون البعثات الدبلوماسية بين مصر وكريت، كما اكتشفت أختام مصرية ضمن الاثار القديمة لبعض المدن اليونانية والإيطالية التي كانت مستقله وذات سيادة قبل عهد الامبراطورية الاغريقية والامبراطورية الرومانية، بالاضافة إلى الكتابات الأخرى التي حفرت على جدران المعابد المصرية والتي كانت تؤرخ حياة بعض السياسين المصريين وما قاموا به من علاقات دبلوماسية متنوعة مع الدول القديمة الأخرى مثل بلاد مابين النهرين والحيثين (۱).

* اكتشفت اثار عديده تؤكد قيام علاقات دبلوماسية وقنصليه بين بابل والهند . وخلال حكم الاشوريين قامت علاقات دبلوماسية بينهما وبين بلاد فارس قبل ان تستولى جيوش الفرس على دولة بابل الجديدة (٢)

سابق ص٢٠٠ ومابعدها .

⁽۱) د. فتحیه النبراوی ، د. محمد نصر مهنا ، د. دریه شفیق بسیونی . تطور العلاقات السیاسیه الدولیه . مرجع سابق . ص ۱٦ وما بعدها .

⁻D. Kahm. scientists of code analysis civelized study op.cit. p.134 (۲) اندریه ایمارد ، جانین اوبوایه تاریخ الحضارات العام . الشرق والیونان القدیمه . مرجع

عجر بعد أن تأسست في الهند أمبر اطورية قوية شملت معظم الاقاليم الهندية ، وخاصة في عهد القائد الهندي الحكيم (اشوكا بريادرشين) خلال القترة من (٢٦١ - ٢٢٧ق.م) ازدادت العلاقات الدولية بينها وبين الدول والمجتمعات الأخرى القديمة في الشرق والغرب ، كما أقامت علاقات دبلوماسية وطيدة مع سوريا ومصر ومقدونيا والقيروان ،وبلاد اليونان والدليل على ذلك ان الاغريق قد قاموا في تلك الفتره بتعيين سفيرا لهم في الهند اسمه (ميجاستين) مكث فيها مدة طويلة ، واثناء فترة عمله بها قام بوصف الهند بالحضارة والتمدن ، وقرر في مذاكراته بأنه عمل سبفيرا لبلاده في الهند خلال الفترة من (٢٥٩-٢٤٧ق.م) ، وأن (الهند مدنها ذات أسوار عالية وفيها المتنزهات الكثيرة والقصور ذات الأعمدة الطويلة المطلية بصفائح من الذهب والفضة وأراضيها الزراعية قوية الخصوبة حيث كان يشرف عليها مهندسين متخصصين في الري وفي اصلاح الأراضي الزراعية ، كما كان يوجد فيها طرق عظيمة وممهدة تخترق البلاد من أقصاها غربا إلى أقصاها شرقا ، وأن الهند تجارتها رابحة وتربطها بأقطار العالم الأخرى علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية ، وأن لديها سفن تجوب البحار من موانيها إلى مصب نهرى دجلة والفرات ، وبالاضافة إلى طرق برية توصلها إلى مختلف انحاء اسيا ، وأنها مشهورة بصناعتها وخاصة صناعة الحرير والمنسوجات القطنية .

وأن عمله كسفير فيها قد ساهم بقدر كبير على تدعيم علاقاتها المختلفة مع حكومة بلاده) (١) .

وبالتالى فإن ماقرره (ميجاسيتن) فى مذكراته يؤكد على قيام علاقات دبلوماسية بين الاغريق والهند إلى جانب علاقات دولية أخرى عديدة .

* أكدت جميع المصادر التاريخية أن المدن اليونانية المستقلة كانت تتبادل فيما بينها (خلال فترات السلم) المبعوثين الدبلوماسين من الجل زيادة الترابط وإنماء وتطوير العلاقات العديدة التي قامت بينهما في الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وفي ذلك يقول اندريه إيمارد ، وجانين اوبوايه في مؤلفهما تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمة بأن (كل مدينة يونانية كانت عبارة عن مملكة أوجمهورية مستقلة تماما وكانت تتبادل البعثات مع المدن الأخرى بهدف تدعيم الروابط السياسية والاتجاه نحو السلام والهدوء والسكينة بدلا من النزاع والحقد والحروب المدمرة – وهذه الروابط كانت تساعد هذه المدن على تبادل التجارة وخصوصا في المواد الغذائية – كما قامت كل

⁽۱) د. حسن محمد جوهر ، د. محمد مرسى ابوالليل شعوب العالم . الطبعه الأولى ١٩٦٥ القاهرة دار المعارف المصرية ص ٢٠ ومابعدها .

مدينة بشكل منفرد باستيراد محاصيل زراعية وأخشاب من صقلية . وايطاليا الجنوبية ومصر وبلاد مابين النهرين - وفي حالات كثيره كانت هذه المدن تسدد أثمان ماتستورده من بضائع بواسطة تصدير محاصيلها إلى هذه البلدان)(١) .

* بعد ان عقدت روما مع المدن اليونانية المستقلة معاهدة (الحلف الاثينى) التى سبق الاشاره إليها . أرسلت روما بعثات دبلوماسية إلى المدن اليونانية كما استقبلت بعثات من هذه المدن من اجل تنسيق التعاون بينهما فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل اقليم لايتوم (٢) . كما امتدت علاقات روما الى مدن اخرى مستقله وذات سيادة خارج اقليم لاينوم وانشئت معها معاهدات صداقه تنص على احترام السفراء والمبعوثين (٣).

بعد ان انفتحت الصين على دول وبلدان العالم القديم وأقامت معها علاقات اقتصادية عديدة وعلى الأخص في فترة امبر اطورية الهان الشرقية ، أقامت على اثر ذلك علاقات دبلوماسية مع بعض هذه الدول

⁽۱) اندريه ايمارد ، جانين اوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق ص ٢٤١ ومابعدها .

⁽٢) ول ديور انت قصة الحضارة قيصروالمسيح . مرجع سابق ص٧ . ص٩

⁽٣) حسنى محمد جابر . القانون الدولي العام مرجع سابق ص١٥٦

والامبراطوريات القديمة ، مثل ماحدث في عام ٩٧م عندما أرسلت حكومة هان الشرقية سفيرا لها يدعى (فان ينغ) إلى الامبراطورية الرومانية ومكث في روما فترة طويلة ينسق العلاقات بين الرومان وحكومة بلاده ، وأيضا عندما أرسلت الامبراطورية الرومانية وفدا دائما يمثلها في الصين عام ١٦٦م ، وأن هذا الوفد قدم هدية ثمينة من العاج للامبراطور الصيني (هان هوان دي) عندما استقبله في القصر الامبراطوري .

ويقول المؤرخين بأن (تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول والامبراطوريات القديمة قد أحدث تطورا هائلا في العلاقات الخارجية بين المجتمع الصيني ومعظم مجتمعات العالم القديم وعلى الأخص بلدان أوروبا). (١)

بعد أن كون الفرس امبراطورية شاسعة ، أقاموا علاقات دبلوماسية مع الصين وخاصة في عهد الملك (داريوس الثالث) حيث أرسل ممثلين له هناك كما استقبل من الصين بعثات دبلوماسية في مقره المستحب بمدينة سوزه .

⁽¹⁾ M. Granet, la civilisation chinose. Paris . Albin Michel . 1929 . pp 54-72

ويقول رينه جروسيه (بأن هذه العلاقات قد هدات الأوضاع السياسيه بين الفرس والصين بعد ان كانت مشتعله بالاضطرابات والتوتر اثناء الفتوحات الفارسية ، حيث كانت الصين تتخذ الحيطه والحذر من اطماع الفرس التوسعيه) (۱).

قانون مانو الذى صدر فى الهند منذ الف سنه قبل اليلاد قد احتوى على قواعد قانونيه عديدة تضمن تنظيما للسفارات واستقبال البعثات الدبلوماسية (٢)

* الأصل التاريخي لمصطلح الدبلوماسية ، يؤكد بان العلاقات الدبلوماسية كانت موجودة بين الدول والمدن المستقلة التي ظهرت في العصور القديمة لأن كلمة دبلوماسية ذات اصل يوناني وتعنى الوثيقة الرسمية المطوية مرتين ، والتي كانت تصدر عن الرؤساء والسياسيين للمدن المستقلة التي كان يتكون منها المجتمع اليوناني القديم . مثل اثينا واسبارطه (٣) . وبالتالي لايمكن أن يكون مصطلح الدبلوماسية قد ظهر في العصور القديمــة دون استخدام ، بل لابد أن يكون قد استخدم في

⁽¹⁾ R. Grousse, et la chine et son art. Paaris . Plon 1951 . pp 180 - 185

⁽²⁾ Numelin, the Begining of Diblomcy, London . 1950 pp 83 .

⁽٣) د. عبد العزيز سرحان . قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية . طبعة ١٩٧٤ القاهرة . دار النهضة العربية ص ٣ وما بعدها .

العلاقات بين الدولة القديمة بمعنى فن توجيه العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية للدوله أو الاساليب الفنية اللازمة لتوجيه العلاقات الرسمية بين الحكومات أو فن تمثيل الدولة أمام الدول الأخرى وعلى ضوء ذلك فقد قامت المدن اليونانية القديمة بايفاد البعثات الدبلوماسية سواء فيما بينها أو بين دول الشرق القديم وعلى الاخص مصر الفرعونية وبلاد مابين النهرين (بابل ، واشرو) والهند والصين(۱) .

* واذا كانت العلاقات الدبلوماسية التى تمت بين الدول القديمة لم يتوافر فيها صفة الاستمرار نتيجة التنافس الشديد الذى كان يحدث بين هذه الدول فى بعض الفترات ، إلا أن هذا لم يمنع ظهور قواعد دولية تحكم التمثيل الدبلوماسى بين هذه الدول القديمة ، وأن هذه القواعد قد دخلت فى إطار النظام القانونى الدولى منذ ذلك الوقت ، وتمتع العديد منها بصفة الاستقرار وتطور البعض الآخر ليلائم الحاجات المتغيرة فى المجتمع الدولى (٢) .

^{1 -} Numelin, the Begining of Diblomcy, OP. Cit. p 38

⁽١) د. جعفر عبد السلام . مبادئ القانون الدولي العام . مرجع سابق ص ٣٧٣ .

⁻ د. ابر اهيم محمد العناني . القانون الدولي العام . مرجع سابق . ص ٤٢٢، ص ٤٢٣ .

وعلى اثر ذلك فان القواعد القانونية الدولية التى ظهرت وطبقت فى مجال العلاقات الدبلوماسية بين الدول القديمة كانت عديدة ومتنوعة مثل قاعدة حصانة الممثل الدبلوماسى وهلى تعنى (عدم سريان أحكام القانون والقضاء المحلى عليه ، وعدم جواز التعرض لشخصه أو الاعتداء عليه لأى سبب كان وخذلك اثناء تواجده فى اقليم الدولة التى تمثل دولته فيها).

وقاعدة الايفاد الايجابى ويهى تعنى (حق كل دولة فى ان ترسل بعثات دبلوماسية الى الدول الأخرى)، وقاعدة الايفاد السلبى وتعنى (ضرورة استقبال الدولة للبعثات الدبلوماسية المرسلة من الدول الأخرى).

- وعلى هذا الاساس فان المجتمع الدولى القديم كان يضم مجموعة من الدول الشرقية والغربية القديمة ، وان هذه الدول قد مارست العلاقات الدبلوماسية فيما بينها ، وان هذه العلاقات

كانت تنظم بقواعد قانونية دولية ظهرت وطبقت فى تلك العصور (١)

١- د. محمد حافظ غانم . العلاقات الدبلوماسية والقنصلية . طبعة ١٩٦٠ القاهرة . دار
 النهضة العربية . ص ٦ وما بعدها .

⁻ د. عائشة راتب . التنظيم الدبلوماسي والقنصلي . طبعة ١٩٦٣ القاهرة . ص ٨ وما بعدها .

⁻ د. على صادق ابو هيف . القانون الدبلوماسى والقنصلى . طبعة ١٩٦٢ . منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٤ وما بعدها .

⁻ د. جعفر عبد السلام . مبادئ القانون الدولي العام . مرجع سابق ص ٣٧٢ وما بعدها .

⁻ G. stwart. Droit Diplomatique et consvlaire. Paris. 1934. P463, P465.

⁻ E. Hardy . Modern Diplomatic law . London 1968 . PP8-21 .
- السفير محمد التابعي . العمل الدبلوماسي بين النظرية والتطبيق . بحث غير منشور

⁻ السفير محمد النابعي . العمل الدبلوماسي بين النظرية والنطبيق . بحث عير منسور بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية .

المبحث الثانى ٢- العلاقات الاقتصادية والتجارية

أقامت دولة مصر الفرعونية علاقات اقتصادية عديدة مع الدول القديمة وخاصة بلاد مابين النهرين (قبل الغزو الأشورى لمصر) والحيثيين وبلدان البحر الأبيض المتوسط والهند والصين وقد تولد من هذه العلاقات نظم وقواعد دولية عديدة وبعض العادات البحرية مثل نظام الخسارات العمومية الذي أصبح عرفا دوليا بعد ذلك وهو (القاء بعض البضائع في البحر لانقاذ السفينة من الغرق ثم توزيع الخسارة بعد ذلك بين مجموع من استفادوا من انقاذها وهم أصحاب البضائع ومالك السفينة) (۱).

ونتجة انتعاش هذه العلاقات قد أقبل على مصر الالوف من الأجانب ، وقام ملوك مصر الفرعونية باستضافتهم وتوفير وسائل تأمين حياتهم ورزقهم ، وذلك مثل ماحدث عندما ازدادت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والاغريق بشكل هائل ، ان قام الملك (ابسماتيك) بانشاء مدينة حرة في نقراطيس (مدينة تقع حاليا بالقرب من مدينة دمنهور بمحافظة البحيرة) للاغريق في عام ١٥٠٠ق.م حيث زاد عدد

⁽۱) د. على البارودى . مبادئ القانون البحرى . طبعة ١٩٧٠ . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر بالاسكندرية ص ٩ .

التجار الاغريق في مصر وبالمثل زاد عدد التجار المصريين في بلاد اليونان . فتم انشاء هذه المدينه تعبيرا عن ارتفاع معدلات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الشعبين المصرى والاغريقي (١) .

وحيث أن إنشاء مدن حرة بين دولتين يعبر عن رقى العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة بينهما فإن بعض الذين ينكرون صفة العلاقات الدولية في العصور القديمة ، قد أشاروا بخصوص إنشاء مدينة حرة في نقر اطيس بأن الاغريق هم الذين أجبروا مصر على إنشائها من أجل حماية المتواجدين منهم في الأراضي المصرية أي أن إنشاء هذه المدينة كان من قبيل السلطة التحكمية للاغريق على مصر ... وبالطبع هذا الرأى غير صحيح على الاطلاق لأن إنشاء هذه المدينة كان في عام • ٥٦ق.م ، والغزو الاغريقي لمصر كان عام ٣٣٢ق.م اى قبل ان يفرض الاغريق سلطاتهم على مصر بحوالي ٣١٨ سنة - وأيضا كانت مصر في فترة إنشاء هذه المدينة في عز ذهوتها وسيادتها تحت حكم الملك الفرعوني ابسماتيك ، وبالتالي لا يمكن الاعتقاد بأن الاغريق قد مارسوا الصفة التحكمية على المصريين لانشاء هذه المدينة الحرة لهم ، لأن مصر كانت مستقلة تماما ولا تقع تحت أى ضغوط من الاغريق أو من أي دولة أخرى ، ولذلك فإنشاء هـذه المدينة لم يتم إلا بناء على

⁽۱) د. صوفى حسن ابوطالب . مبادىء تاريخ القانون . مرجع سابق٥٢٥ . ص ومابعدها.

وجود مصالح حيوية مشتركة بين مصر والاغريق مع الرغبة فى زيادة الترابط وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية القائة بينهما ... وخاصة أنه بعد أن تم اشاء هذه المدينة قام الملك أمازيس عام ٥٧٠ ق.م بجمع كل الأغريق المتواجدين فى أرض مصرفيها و منحهم حق الاقامة .

* أكدت الآثار التى تم كشفها فى جزيرتى كريت وقبرص عن قيام علاقات اقتصادية وتجارية بين دول المجتمعات الشرقية وعلى الأخص مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين ، والبلدان والمدن المستقلة فى أوروبا حول حوض البشر المتوسط وأن هذه العلاقات قد تمت بنطاق واسع منذ ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد حيث تم تبادل السلع والمحاصيل الزراعية وبعض الأدوات المصنعة ، فقد عرف الأوروبيون المنسوجات القطنية والحريرية من خلال تجارتهم مع الشرق إلى جانب أشياء أخرى كثيرة (١) ... بعض المؤرخين المنصفين لحضارة الشرق يشيرون بأن الحضارة الاغريقية لم تأت وتظهر إلى الوجود فجأة وإنما نشأت بداية طبيعية مثل اى حضارة إنسانية سبقتها أوتلتها بالنمو والتطور ، فالمدن اليونانية كانت فى بداية الأمر مدنا صغيرة ولم ترتق إلى وحدات سياسية مستقلة إلا من خلال الانفتاح

⁽¹⁾ L. Delaporte. La mesopotami les civilisation baby lonienne et assyrienne. Paris . 1923 . pp 110-115.

وتكوين علاقات عديدة مع الشعوب الأخرى التى كانت أكثر رقيا وحضارة منها ، مثل مصر وبلاد مابين النهرين وفارس والصين والهند والتاريخ يشهد بذلك .. وبالتالى ارتكزت نهضة الاغريق على الحضارات الشرقية القديمة التى سبقتها بقرون عديدة قبل الميلاد من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية التى تمت بينهما وبين هذه الحضارات الضاربة فى القدم (١) .

بعد أن استولت أسرة هان الغربية على عرش الصين عام 7 · 7 ق.م ووجدت التجار الصينييون يرسلون من وقت لآخر بضائعهم وخاصة الحرير إلى الدول والمجتمعات الحضارية في اقصى الغرب مثل بلاد فارس وبلاد مابين النهرين ومصر والمدن الريئسية في أوروبا حول حوض البحر الأبيض المتوسط ، كما كانوا يجلبون من هذه الدول والمجتمعات كافة المنتجات التي تحتاجها أسرة هان الغربية وشعب الصين في السهول الوسطى ، قامت على اثر تزايد هذا النشاط الاقتصادي والتجاري بانشاء طريق الحرير (المعروف اليوم) بين الصين وغرب اسيا وأوروبا ، وطوله يزيد عن سبع الاف كيلومتر ،

⁽۱) هنری جونسون . تدریس التاریخ . مرجع سابق ص ۲۱

⁻ اندريه ايمارد ، جانين اوبوايه . تاريخ الحضارات العام . الشرق واليونان القديمة . مرجع سابق ص٣٤٥ .

ثم انشأت عليه بعد ذلك في عام ١٠ق.م هيئات رسمية لإدارة الشنون العامة وتأمين حركة المواصلات ، كما تأسست إدارات محلية عليه في المناطق الغربية والجنوبية . وبفضل هذا الطريق قد تم ربط الشرق الأقصى بدول الغرب القديم في أوروبا كما صدرت الصين من خلاله تقاوى الكروم والجزر والاقمشة والمنسوجات الحريرية والأدوات الفخارية والحديدية واستوردت بعض المحاصيل الزراعية واللؤلؤ والبخور .

وبذلك لايمكن القول بعدم وجوَّد علاقات اقتصادية وتجارية بين الغرب وأقصى الشرق أمام هذه الحقيقة التي مازالت موجودة اثارها حتى الآن وهو طريق الحرير والحصون العديدة التي أقيمت عليه لتأمينه . (١)

⁽١) جيان بوه تسان ، شاوشيون تشنغ ، هوهوا ، . موجر تاريخ الصين . دار النشر باللغات الأجنبية . بكين . الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص٢٢ ، ص٢٣ .

المبحث الثالث العلاقات الاجتماعية والثقافية

أبرمت بين الدول والمجتمعات الانسانية المستقلة التي ظهرت في العصور القديمة علاقات دولية عديدة ذات طابع اجتماعي وثقافي وإنساني مثل الآتي:

عندما أقبل على مصر الفرعونية عدد كبير من الأجانب للإقامة المستمرة في أراضيها . قامت السلطة المصرية التي كان يمثلها الملك (فرعون) ووزرائه باستضافتهم ثم أمنتهم على حياتهم ورزقهم ، حيث قامت بتعيينهم في بعض الوظائف العمومية بالدولة ، ولم تفرق بينهم وبين المصريين في المعاملة ، وخاصة عندما توسعت السلطة المصرية في إدارة شئونها واحتاجت إليهم ، فعين بعضهم جنود في الجيش المصري وخدم للمعابد في البداية ، ثم سرعان ماشغل الأكفاء منهم وظائف ذات شأن مثل رسل لمكاتب الحكومة وأمناء للقصور ، وضباط بالجيش المصرى .

وأيضا حدث ذلك فى مدن اليونان المستقلة ، وفى بلاد مابين النهرين بابل واشور ، وفى دولة الحيثين ، مما أدى إلى ظهور قواعد دولية فى كيفية معاملة الأجانب ومالهم من حقوق إنسانية فى أقاليم

الدول الاجنبية التي يقيمون فيها خلال العصور القديمة (١) .

مرحلة تدوين القواعد القانونية ، وإن كانت تعتبر ظاهرة عامة انتشرت وعمت في جميع المجتمعات الحضارية الشرقية والغربية التي ظهرت في العالم القديم بعد ان اكتشفت الكتابة وتطورت في النواحي السياسية والاجتماعية الاقتصادية والدينية إلا أنه نتيجة العلاقات الدولية والاجتماعية والثقافية التي كانت تقوم بينهما قد حدث إلى حدما اقتباس وتشابه في الظروف في حركة التدوين التي قاموا بها ، والأدلة التي تؤكد ذلك عديدة منها .

- يشير معظم المؤرخين وعلى رأسهم هيرودوت ، وديودور الصقلى بأن صولون المشرع الافريقى الذى حكم اثينا بعد دراكون قد حضر إلى مصر عام ٩٥٥ق.م ثم عاد إلى يلاده وأصدر قانون باسمه (قانون صولون) عام ٩٤٥ق.م ضمنه الكثير من النظم والقواعد التى اقتبسها من مجموعة قوانين بوكخوريس التى صدرت فى مصر خلال الفترة من (٧١٨-٧١٢ق.م) . وبأن الرومان نتيجة اعجابهم بالقوانين

⁽۱) د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى . المدخل فى علم السياسة مرجع سابق . ص ٤٤.

^{1 -} E. Revillout : Les origines Egyptiennes du droit Romain, Paris. 1912 . pp 12,130.

الفرعونية (تحوت، بوكخوريس، وامازيس) قد قاموا باقتباس نصوص عديده منها جانب اقتباسهم لقواعد من قانون صولون متأثرة بالمبادىء القانونية المصرية بالاضافة إلى قواعد أخرى قاموا باقتباسها من قانون حموراى الذى صدر فى بابل خلال الفترة من (١٧٤٨-١٦٨٦ق.م) ووضعوها فى أول قانون مدون لهم وهو قانون الألواح الاثنى عشر الذى صدر فى عام ٤٤٤ق.م .

ظروف إنشاء قانون الألواح الاثنى عشر فى روما شبيه بتلك الظروف التى صدر فيها قانون دراكون الذى وضعت نصوصه فى مدينة اثينا عام 7٢١ ق.م، وقانون صولون الذى صدر أيضا فى اثينا عام ٥٩٤ ق.م، حيث أن المؤرخين يرون أن قانون الألواح الاثنى عشر صدر لتحقيق هدفين:

الاول: تحقيق المساواة بين العامة والأشراف.

الثانى: نشر قواعد قانونية تحقق المساواة الفعلية مع التخلص من احتكار رجال الدين وطبقة الأشراف (الذين كانوا يحكمون روما) لعلم القانون . وبالمقارنة (كما سبق الاشارة من قبل) نجد انها نفس الأهداف التى صدر فيها قانون دراكون وقانون صولون فى اثينا (١) .

⁽۱) د. صوفي حسن ابوطالب . مبادىء تاريخ القانون . مرجع سابق١٥٢ ، ص١٥٣ .

مما يشير إلى انه كانت هناك علاقات متبادله بين شعب روما واثينا ورؤية كاملة بما يحدث من أوضاع داخلية ، ورغبة كل شعب اقتباس الأفضل من الشعب الآخر .

وأيضا يروى المؤرخون قصة وضع قانون الألواح الاثتى عشر ، بأنه بعد عدة مناقشات بين الأشراف وممثلين من طبقة العامة تمت الموافقة عام ٥٥٥ ق.م بين الطرفين على تشكيل لجنة من عشرة رجال لوضع مجموعة القوانين وايفاد لجنة ثلاثية إلى اثينا للاطلاع على قانون صولون ودراسته قبل أن تبدأ لجنة العشرة عملها . وبعد عودة الجنة من اثينا بدأ العمل في اعداد قواعد هذا القانون استغرق خمس سنوات تقريبا حتى تم الانتهاء منه عام ٤٤٩ ق.م وصيغت قواعده على اثنى عشر لوحا .

فإن هذا يدل على وجود علاقات دولية ذات طابع اجتماعى كانت قائمة بين روما واثينا ، لأن قيام لجنة ثلاثية من الرومان إلى اثينا للاطلاع على نظم وقواعد قانون صولون ودراسته لايتم إلا إذا كانت توجد علاقات اجتماعية وثقافية سابقة بينها من فترة سابقة .

فلاسفة الشرق العظماء مثل بتاح حتب الذى ظهر فى مصرعام ٢٧٠٠ ق.م، واختاتون ملك مصر الذى ظهر عام ١٤٠٠ ق.م،

وزرادشت الذي ولد ببلاد فارس في نهاية القرن الخامس الميلادي ، وبوذا الذي ولد بالهند عام ٥٦٣ ق.م) ، وكونفوشيوس الذي ولد في الصين بمملكة لو (اقليم شانتونج الحالي) عام ٥٥١ ق.م - قداثرت أفكارهم الفلسفية ومبادئهم الإنسانية في جميع فلاسفة الاغريق والرومان مثل افلاطون وارسطو وسقراط ومارك اوريل وسيشرون و...الخ (١)

وذلك نتيجة للعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تمت بين المجتمعات الإنسانية في الشرق والغرب خلال العصور القديمة .

رغم تمسك بعض المفكرين الرومان بفكرهم وتصديهم لتيار الفلسفة اليونانية ، إلا أنهم لم يفلحوا في منع ذلك حيث تم تبادل الثقافة والفكر الاجتماعي بين الرومان وبلاد اليونان عن طريق العلاقات العديدة التي كانت تتم بينهما ، وعن طريق سفراء اليونان الذين كانوا يمثلون بلاهم في روما(٢) .

⁽١) د.عادل بسيوني . التاريخ العام للنظم والشرائع . مرجع سابق ص ٢٩ ومابعدها .

⁻ هنرى توماس . أعلام الفلاسفة . مرجع سابق ص٣ - ص٦٣

⁽٢) د. صوفى حسن ابوطالب . مبادىء تاريخ القانون . مرجع سابق ص١٥٣ ومابعدها

⁻ د. عبد المنعم البدراوى . تاريخ القانون الرومانى طبعه ١٩٤٩ . القاهرة ص١٣٠ ومابعدها

فانتقلت الفلسفة الرواقية من بلاد اليونان الى روما واصبح لها صدى كبير فى نفوس المتعلمين من الرومان إلى جانب الفلسفة الاخرى التى ظهرت فى مؤلفات الكثير من فلاسفة الرومان .

كما اقتبس الرومان الكثير من فلسفة الاغريق السياسية إلى جانب قيام أساتذة اليونان بتعليم الكثير من فقهاء الرومان أساس الفكر القانوني (۱). ، فظهر في روما مبدأ الوفاء بالتعهدات سواء في صيغة رسمية أو غير رسمية ، ونشأت عقود ملزمة دون أن تكون شكلية مثل عقود البيع والاجارة والشركة والوكالة حيث كانت تتعقد بمجرد التراضي ، ومبدأ حسن النية في المعاملات وتغليب قصد المتعاقدين في العقود والمعاملات . ومن الفقهاء الذين تأثروا في مؤلفاتهم بتعاليم الفلسفة الاغريقية سكانولا ، وسرفيوس الذان نظما أحكام مصدرين من الفلسفة الاغريقية شكانولا ، وسرفيوس الذان نظما أحكام مصدرين من واكوبليوس صديق شيشرون الذي يرجع إليه الفضل في إنشاء بعض الدعاوي مثل دعوى الغش عوبول ، وجايوس ، واليان ، حتى جستنيان عندما وضع مجموعته القانونية ظهرت فيها بوضوح مباديء الفلسيفة

⁽¹⁾ W. H. Mcneill and R. S. Adams, Human migration patterns and policies indiana University press, Bloomington, London, U. N. University. 1978. p. 15.

اليونانيه القديمه (١). وبالتالى لايمكن أن يتم انتقال فكر وفلسفة وثقافة ونظم اجتماعية من اقليم مستقل إلى اقليم آخر له نفس الصفة من الاستقلال والسيادة إلا إذا كانت هناك علاقات دولية اجتماعية وثقافية قد تمت بينهما.

رغم بدائية وسائل الاتصالات وصعوبة المواصلاات والطرق والامكانيات المحدودة لدول ومجتمعات العالم القديم إلا أن العلاقات الدولية التي كانت تتم بينهما كانت مليئة بالطابع الإنساني كما يحدث في عالم اليوم . فإذا كنا نسمع ونرى في الزمن المعاصر من خلال أجهزة الاعلام المختلفة عن قيام بعض الدول بارسال شحنات سريعة من المواد الغذائية والأدوات الطبية وبعض الأدوات والآلات والمعدات لدولة معينة أصيبت بكارثة من اثر زلزال أو سيول أو فيضانات أوحرائق من اجل انقاذ شعبها وتعبيرا عن روح الإنسانية في العلاقات الدولية .. فإن هذا ليس بجديد بل كان يحدث في زمن العصور القديمة وبأسلوب مليء بالعطاء والود والترابط ، وذلك مثل ماحدث لمدينة معظم الدول القديمة داهمها زلزال مدمر عام ٢٢٥ ق.م حيث تسابقت معظم الدول القديمة

⁽۱) د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى . المدخل في علم السياسة مرجع سابق . ص٩٥

⁻ول ديورانت قصة الحضارة . قيصر والمسيح مرجع سابق ص٩٤ ، ص٩٥ .

⁻ د. عمر ممدوح مصطفی . القانون الرومانی . مرجع سابق . ص۱۰۰ ، ص۱۰۳ ، ص۱۱۲ مص۱۱۶ ، ص۱۱۲ مص۱۱۶ ، ص۱۱۲ م

⁻ د. عبد المنعم البدراوي . تاريخ القانون الروماني مرجع سابق ص٢٥ ومابعدها .

فى ارسال سلع هائلة لهذه المدينة لانقاذها من نكبتها وهذه البضائع شملت أصناف عديدة أشار عنها أندريه ايمارد ، وجانين أوبوايه فى مؤلفهما تاريخ الحضارت العام . الشرق واليونان القديمة ، بأنها كانت عبارة عن ٥٦٤٨٠٠٠٠ لتر قمحا ، وكمية من الخشب تكفى لبناء ٢٠ مركبا ، ٢٠٠٠متر من عوارض خشب الصنوبر ، ٢٠٠٠ وزنه من الدسار ٢٠٠٠ قطعة قماش للاشرعة ، وقدم لاعادة صنع (الجبار) ، الدسار من البرونز بالاضافة إلى مواد غذائية أخرى (١) .

فهل من الممكن بعد ذلك انكار وجود علاقات إجتماعية إنسائية ذات طابع دولى فى العصور القديمة أمام هذه الهبات التى ساهمت بها الدول القديمة لانقاذ مدينة (رودس) من كارثة الزلزال الذى داهها، الدول القديمة لانقاذ مدينة (رودس) من كارثة الزلزال الذى داهها، الشرق الغرب قد تلاقت واربتطت مع بعضها البعض ، ومارست العلاقات الدولية على قواعد ونظم قانونية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي لاتختلف موضوعيا عن صور العلاقات الدولية التي تمت في العصور الوسطى والحديثة . ولذلك لايمكن انكار صفة الشخصية القانونية على دول العالم القديم ، أو الادعاء بعدم وجود أسرة دولية في العصور القديمة .

⁽۱) اندریه ایمارد ، جانین اوبوایه . تاریخ الحضارات العام . الشرق والیونان القدیمة . مرجع سابق ص ۹ ه

الخاتحسة

جميع أنظمة قوانين العصور القديمة كانت تعرف الشخصية القانونية التى اكتسبها الشخص الطبيعى والدول القديمة بمعنى الاهليه القانونية اى الصلاحيه لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات ، لأن مصطلح الشخصية لم يدخل فى مجال النظم القانونية إلا فى العصور الوسطى ، وأيضا لم تعرف هذه الأنظمة صفة الشخصية الاعتبارية التى تمنح لبعض الهيئات والمجتمعات والمؤسسات بكونها صالحة لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات بصفة مستقلة عن إرادة الأشخاص المكونين لها إلافى نهاية العصور الوسطى .

وإذا كان النظام الدولى الحديث يشترط لاكتساب الدول هصفة الشخصية الدولية أن تتوافر فيها شرطين أساسيين هما:

أولا: أن تكون قادرة على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات الدولية اى تتوافر فيها الأهلية القانونية .

ثانيا: أن تملك التعبير عن ارادتها الذاتية في ميدان العلاقات الدولية ولديها القدرة على أن تشترك مع أشخاص القانون الدولي في إنشاء قواعد قانونية دولية اى تتوافر فيها الارادة الشارعة.

فإن هذا لاينفى اكتساب الدول القديمة لصفة الشخصية الدولية وإن كانت الشخصية الدولية في تلك العصور تعرف بمعنى الأهليه القانونية فقط لأن من الثابت تاريخيا أن الدول القديمة قد اشتركت في إنشاء قواعد دولية عديدة سبق الإشارة عنها .. وبالقالى فإن الادعاء بأن الدول القديمة كانت غير مكتسبة صفة الشخصية الدولية على أساس أنها قد توافرت فيها فقط الشرط الأول وهو الأهلية القانونية دون الشرط الثاني وهو الارادة الشارعة ، ادعاء غير صحيح ، لأنه قد ثبت توافر الشرطين وكل ماحدث في الأمر هو أن التطور الذي حدث للشخصية الدولية في العصور الحديثة كان في المسمى الشكلي لاكتساب صفة العضوية في الأسرة الدولية (من أهلية قانونية قديما إلى شخصية قانونية اعتباريه حديثًا) دون أن يحدث من خلال ذلك اى تغير أو اضافة في العناصير اللازمة لاكتسابها بين الدول القديمة والدول الحديثه.

وحيث قد تلاحظ أن أنظمة القوانين في الدول القديمة كانت مرتبطة بنظام الرق الذي كان يمثل النظام الأساسي للبناء الاجتماعي والاقتصادي لدى شعوب العالم القديم . فإن هذا قد أدى إلى حرمان العبيد من الشخصية القانونية في بعض الدول القديمة (التي ربطت الشخصية وجودا وعدما بحريتها) مثل الاغريق والرومان .

كما أن معظم هذه الأنظمة كانت مرتبطة أيضا بالنظام الطبقى الذى أدى إلى اكتساب أفراد الطبقات الأولى شخصية قانونية متكاملة ، وأفراد الطبقات الأخرى وهم عامة الشعب شخصية قانونية ناقصة وذلك بسبب عدم مساوة أفراد المجتمع فى الحقوق والواجبات ، فإن هذا الوضع قد استمر إلى أن ظهر نور الاسلام بالمبادىء والقيم الإنسانية الشاملة فى بداية العصور القديمة حيث تراجعت أنظمة قوانين بعض الدول الغير اسلمية عن الارتباط بنظام الرق وتعدد الطبقات ، واستمرهذا التراجع فى العصور الحديثة حتى صدور الاعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨ الذى تأكد من خلاله مساواة جميع أفراد الشعوب فى كافة الحقوق والواجبات وبالتالى أصبحت أنظمة قوانين جميع الدول تأخذ بقاعدة المساواة فى الشخصية القانونية .

المراجسع

أولا : المراجع العربية

- * د. ابرهيم ابو الغار
- در اسات في علم الاجتماع القانوني . طبعة ١٩٧٨م . القاهرة . دار المعارف المصرية .
 - * د. ابرهيم محمد العنائى
- القانون الدولى العام . طبعة ١٩٩٠ القاهرة . كلية حقوق جامعة عين شمس .
- التنظم الدولي . طبعة ١٩٩٢ القاهرة . دار الفكر العربي .
 - * د. أحمد الخشاب
- در اسات في النظم الاجتماعيه . طبعة ١٩٥٨ . مكتبة القاهر ه الحديثة
 - * د. ابوزید مصطفی
 - نظرية القانون . طبعة ١٩٧٧ . القاهرة . دار النهضة العربية
 - * د. أحمد ابوزيد
- البناء الاجتماعى (مدخل لدراسة المجتمع) . طبعة ١٩٧٩م . الهنية المصرية العامة للكتاب .

* د. أحمد سويلم العمرى

- أصول العلاقات السياسية الدولية . الطبعة الثالثة .١٩٥٩ . القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية .

* د. بطرس بطرس غالی ، د. محمود خیری عیسی

- المدخل في علم السياسة - الطبعة الأولى ١٩٥٩ . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية .

* د. ذكى عبد المتعال

- تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية . طبعة ١٩٣٤ . القاهرة . مطبعة مصر .

* د. جعفر عبد السلام

- مبادىء القانون الدولى العام . الطبعة الثانية ١٩٨٦ . القاهرة . دار النهضة العربية .
 - المنظمات الدولية طبعة ١٩٨٨ .القاهرة . دار النهضة العربية .

* د. حامد سلطان

- القانون الدولى في وقت السلم . الطبعة الخامسة ١٩٧٢ . القاهرة . دار النهضية العربية .

- الشريعة الاسلامية القانون الدولى . طبعة ١٩٦٩ . القاهرة . دار النهضة العربية .

* د. حسن كيرة

- أصول القانون . الطبعة الثانية ١٩٦٠م . منشأة المعارف بالاسكندرية .
 - المدخل إلى القانون . طبعة ١٩٦٩ . منشأة المعارف بالاسكندرية .
 - * د. حسنى محمد جوهر ، د. محمد مرسى أبو الليل
 - شعوب العالم . الطبعة الأولى ١٩٦٥. دائرة المعارف المصرية .

* د.حسنی محمد جابر

- القانون الدولى العام . الطبعة الأولى ١٩٧٣ القاهرة . دار النهضية العربية .

* د. حمداعبد الرحمن

فكرة القانون . طبعة ١٩٧٩م . القاهرة . دار الفكر العربى .

* د. سليم حسن

مصر القديمة . (العصر الذهبي في تاريخ الدولة الوسطى . طبعة ١٩٤٧م . مطبعة دار الكتب . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- * د. سمير عبد السيد تناغو
- النظرية العامة للقانون . طبعه ١٩٧٤. منشأة المعارف بالاسكندرية
 - * د. شمس الدين الوكيل
- النظرية العامة للقانون . طبعه ١٩٧٤ . منشأة المعارف بالاسكندرية
 - * د. شفيق شحاته
 - التاريخ العام للقانون طبعه ١٩٦٢ . القاهرة . دار النهضه العربية
 - * د. صلاح الدين عامر
- مقدمة لدر اسة القانون الدولى العام . الطبعة الأولى ١٩٨٤ القاهرة . دار النهضة العربية .
 - * د. صوفی حسن ابوطالب
- مبادىء تاريخ القانون . طبعة ١٩٦٧ . القاهرة . دار النهضة العربية .
- تاريخ النظم القانونيه والاجتماعيه . طبعه ١٩٧٣ القاهرة . دار النهضه العربية .

* د. عادل بسيوني

- تاريخ القانون المصرى (مصر الاسلامية) . طبعة ١٩٨٥ . القاهرة . مكتبة نهضة الشرق .
- التاريخ العام للنظم والشرائع . طبعه ١٩٩١ القاهرة . كلية الحقوق. جامعة القاهرة .

* د. عبد الحي حجازي

- المدخل لدر اسة العلوم القانونيه (نظرية القانون) طبعة ١٩٧٢ . الكويت .

* د. على حافظ

- أساس العدالة في القانون الروماني . طبهة ١٩٥١ . القاهرة مكتبة النهضه المصرية .

* د. عبد السلام الترمانيني

محاضرات في تاريخ القانون . الطبعة الأولى ١٩٦٤ . كلية الحقوق جامعة حلب .

* د. عمر ممدوح مصطفى

- أصول تاريخ القانون تكوين الشرائع وتاريخ القانون المصرى طبعة 1907 . مطبعة نشر الثقافة بالاسكندرية
- القانون الروماني . الطبعه الخامسة ١٩٦٦ . القاهرة . دار المعارف

* د. عبد الفتاح عبد الباقى

نظرية القانون . طبعة ١٩٣٥ . القاهرة . مطبعة مصر

* د. عائشة راتب

المنظمات الدولية (دراسة نظريثة وتطبيقية) . طبعة ١٩٦٨م . القاهرة . دار النهضه العربية .

- التنظيم الدبلوماسى والقنصلى . طبعة ١٩٦٣ . القاهرة . دار النهضة العربية .

* د. عبد العزيز سرحان

- القانون الدولي العام طبعة ١٩٧٣ . القاهرة . دار النهضة العربية .
- قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصليه . طبعة ١٩٧٤. القاهرة . دار النهضة العربية .

* د. على البارودى

- مبادى القانون البحرى . طبعة ١٩٧٠. الكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر بالاسكندرية .

* د. على صادق أبو هيف

- القانون الدبلوماسي والقنصلي . طبعة ١٩٦٢ . منشأة المعارف بالاسكندرية .
- القانون الدولى العام . الطبعة (١٢) . ١٩٧٥ . منشأة المعارف بالاسكندرية .

* د. عبد الفتاح محمد اسماعيل

- جهود الامم المتحدة لنزع السلاح . طبعة ١٩٧٢ . دار العالم العربي

* د. عبد المنعم البدراوى

- تاريخ القانون الروماني . طبعة ١٩٤٩ . القاهرة . مطبعة مصر .
 - مبادىء القانون طبعة ١٩٥٠ . القاهرة . مطبعة مصر .
- * د. فتحیه النبراوی، د. محمد نصر مهنا ، د. دریه شفیق بسیونی
- تطور العلاقات السياسية الدولية . طبعة ١٩٨٤ . مطبعة الكراس بالاسكندرية .

* د. محمد جمال الدين زكى

دروس فى مقدمة الدراسات القانونية . طبعة ١٩٦٤ . القاهرة . دار مطابع الشعب .

* د. محمود سلام زناتی

- تاريخ القانون المصرى . القاهرة ١٩٦٦ . دار النهضة العربية .

* د. مصطفى الخشاب

- تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره . الطبعة الأولى ١٩٥٤ القاهرة . مطبعة لجنة البيان العربي .
- دراسة المجتمع . طبعة ١٩٥٨ القاهرة . مطبعة لجنة البيان العربي .

* د. منصور مصطفی منصور

- دروس فى المدخل لدراسة العلوم القانونية . طبعة ١٩٧٢ القاهرة . دار النهضه العربية .

* د. محمد بدر

- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية . طبعة ١٩٨٠ القاهرة . دار النهضة العربية .

ثانيا :المراجع المترجمة

* اندریه ایمارد ، وجانین اوبوایه

- تاريخ الحضارت العام . الشرق واليونان القديمة . الجزء الاول . ترجمة فريد داغر ، وفؤاد أبو ريجان . الطبعة الأولى ١٩٦٤ . منشورات عويدات بيروت .
- تاريخ الحضارات العام روما وامبراطوريتها . الجزء الثانى . ترجمة فريد داغر، ويوسف داغر . الطبعة الأولى ١٩٦٤ . منشورات عويدات بيروت .

* ارنولد توینبی

- مختصر دراسة التاريخ الجزء الثانى . ترجمة فؤاد محمد شبل ، مراجعة محمد شفيق غربال . اختارته وانفقت على ترجمته الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية . الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٦٧ .

* جون ولسون

- الحضارة المصرية . شيكاغو ١٩٥٧ . ترجمة أحمد فخرى . القاهرة ١٩٥٧ . الهئية المصرية العامة للكتاب .

* جورج سارتون

- تاريخ العلم . الجزء الثانى نيويورك ١٩٥٢ . ترجمة لفيف من العلماء بإشراف لجنة مؤلفة من د. ابراهيم بيومى مدكور ، د. محمد كامل حسين ، د. قسطنطين زريق ، د.محمد مصطفى زياده . الطبعة الثانية ١٩٧٨ القاهرة دار المعارف .

* جاك . س. ريسلر

- الحضارة العربية . ترجمة غنيم عبدون - مراجعة د. أحمد فؤاد الأهوانى (غير محدد سنة الطبع) القاهرة . الدار المصرية للتأليف والترجمة .

* جيان يوه تسان ، شاوشيون تشنغ ، هو هوا

- موجز تاريخ الصين . الطبعة الأولى ١٩٨٥ . دار النشر باللغات الأجنبية ببكين .

* جورج باستيد

- المدينة . ترجمة عادل العوا . طبعة ١٩٥٧ . دمشق .

* دونالد برينان

- نزع السلاح وحظر التجارب الذرية . ترجمة وتقديم د. رائد البراوى الطبعة الأولى ١٩٦٣ القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* ر. و . كولنجوور

- فكرة التاريخ . لندن ١٩٤٠ . ترجمة د. محمد خليل ، مراجعة د. محمد عبد الوهاب خلاف . الطبعة الثانية ١٩٦٨ القاهرة . لجنة التاليف والترجمة .

* فوستيل دى كولانج

- المدينة العتيقة . ترجمة عباس بيومى القاهرة ١٩٥٤ . الطبعة الثانية المهيئة المصريه العامة للكتاب .

* ماكيفر

- المجتمع . ترجمة أحمد عيسى . الطبعة الأولى ١٩٧٣ القاهرة . مكتبة نهضة مصر .

* ول ديورانت

- قصة الحضارة . قيصر والمسيح . الجزء الثالث من المجلد الثالث (١١) . ترجمة محمد بدران . اختارته وأنفقت على ترجمته الادارة الثقافيه بجامعة الدول العربية طبعة ١٩٦١ . القاهرة .

* هنری جونسون

- تدريس التاريخ، بنويورك ١٩٤٠ . ترجمة د . أبو الفتوح رضوان الطبعة الأولى ١٩٦٥ القاهرة . دار النهضة العربية .

* هنری توماس

-أعلام الفلاسفة نيويورك ١٩٦٢ . ترجمة مترى أمين ، مراجعة د. زكى محمود . الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٦٤ . دار النهضة العربية .

ثالثا: المراجع الأجنبية

* A. foucher:

lovie da bouddha . Paris . 1917.

* a.t. olmstead:

- History of the persion empire achaemenid period . chilago . th university of chicago Press.1948.

* Andre cades :

Ledes armement devant La saciete des nations:

Paris . 1929

- * Bogdanov;
- La desarmement a` La lumiere duedroit interational Paris 1958.

* B ach hofer .L;

- Early indian scuipture . 2 vol . Paris, 1929.

* D. Kahn;

- scientists of Code A nalysis - c ivilized study . new york .U.N. University . tokyo .1966.

* L . Bachhofer.

- Early indian Sculpture .2vol . Paris .1929.

* L. Delaporte.

- les Hittite . Paris .1936.
- la mesopotamie les civilisation bobylonienne et assyrienne Paris .1923.

* Lefur et chklover.

- Receils et textes de droit interanticnal pub lici.vol. Paris 1928.

* M. GRANET.

- la civilisation chinoise - Paris . Albin mickel. 1929 .

* Numelin . E .

the Begining of Diblomcy .London . 1950.

* E. Hardy .

- Modern Diplomtic law . Landon . 1968
- * Gastan may .
- introduction a La science droit . Paris. 1932.

- * J. H. Breasted.
- A History of Egypt . part 2 .London . 1948.

* J . Pitenne

- introdution a' L histoire du droit Egyptio . AHDO . 1938.

* R. Grousset.

- La chine et san art . paris . plan .1951 .
- E. BENVEISTE, etc. la civilisation ironienne. paris .1952.

* Summer Maine .

- E arly law and custom . london .1901.

* G . Contenau.

- la civlisation des Hittites du Mitanni Paris . 1948 .

* Ropke.

- La communaute` internationale . 1 vol . Ge`ne`ve 1947.

* G. stuart .

- Droit Diplomatique et consclaire . Paris, 1934.

- * Revillout.
- les origines Egyptiennes du droit romain . Paris , 1912

* Yuri Kashlev .

- the M ass Madia and international relations, the international organization of journalis progue. U.N. University tokyo .1983.

* W. H. Mcneill and R. S. Adans .

- Human M igration patterns and Bloomington London .
U.N. University tokyo . 1978.

đ

الفهرس

القهرس

المقدمة: ألمقدمة المقدمة المقد
الباب الأول:
الشخصية القانونية في انظمة قوانين المجتمعات القديمة ص١٢
القصل الإول :
الشخصية القانونية في انظمة قوانين المجتمعات الشرقية القديمة ص
المبحث الاول: النظام القانوني في دولة مصر الفرعونية ص ١٩
المبحث الثانى: النظام القانوني في بلاد ما بين النهرين ص ٣٤
المبحث الثالث: النظام القانوني في الصين القديمة ص٠٤
المبحث الرابع: النظام القانوني في الهند القديمة ص ٤٥
المبحث الخامس: النظام القانوني في دولة الحيثيينص
المبحث السادس: النظام القانوني في دولة الفرس ص٥٦٥
الفصل الثانى:
الشخصية القانونية في انظمة قوانين المجتمعات الغربية القديمة ص ٦٦
المبحث الاول: النظام القانوني في اليونان القديمة (الاغريق) ص٦٨
المبحث الثاني : النظام القانوني في الامبراطورية الروماني ص ٢٤

الباب الثانى:
الشخصية القانونية في النظام الدولي القديم ص٧٩
الفصل الاول:
المعاهدات الدولية في العصور القديمة ص ٨٩
* معاهدة هوزيليت عام ١٢٨٠ ق.م
* معاهدة السلام بين دولة (لاجاش) ودولة (أما) عام ٣١٠٠ ق.م
* معاهدة يابخستي عام ٦٠٠ ق.م
* الحلف اللاتيني عام ٢٠٥ ق.م
* معاهدة ارجينسى اوانل القرن الخامس قبل الميلادص١٠٧
* معاهدة نيكياس عام ٢١٦ ق.م
* معاهدة قرطاجنه عام ۲۰۱ ق.م
الفصل الثاثى:
صور العلاقات الدولية في العصور القديمة ص ١١٤
المبحث الاول: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ص١١٦
المبحث الثانى: العلاقات الاقتصادية والتجاريةص١٢٥
المبحث الثالث : العلاقات الاجتماعية والثقافية ص ١٣٠

ص۱۳۸	• • • • • • • •	•••••	•••••	••••••	•••••	•••••	•••••	تمة	الخا
ص۱٤٢	•••••••	•••••	••••••	•••••	••••••	••••••	••••	إجع	المر
.ص ۱٦٠	•••••	• • • • • • • • • •	•••••	•••••	•••••	* * * * * * * * * * *		/ 	القه